جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

فرع : علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان:

مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

(دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة)

من إعداد الطالب: صالحي محمد الطاهر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 17 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ عتيق العلاء.....(أستاذ محاضرة، جامعة ورقلة)رئيسا

د/ بعيليش نور الدين..... ...(أستاد باحث، جامعة ورقلة)مشرفا ومقررا

أ/كسكس مسعود..... (أستاد مساعد، جامعة ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2018 \ 2019

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

فرع : علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان:

مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

(دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة)

من إعداد الطالب: صالحي محمد الطاهر

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 17 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ عتيق العلاء.....(أستاذ محاضرة، جامعة ورقلة)رئيسا
د/ بعيليش نور الدين..... ...(أستاد باحث، جامعة ورقلة)مشرفا ومقررا
أ/كسكس مسعود..... (أستاد مساعد، جامعة ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2018 \ 2019

الإهداء

بسم الله والصلاة على الحبيب المصطفي؛ أما بعد

أشكر الله وأحمده على توفيقه لإتمام هذا العمل، كما أهدي ثمرته إلى من غمرتني

بلطفها و دعوتها تاج رأسي أمي رعاها الله عز وجل

كما أهدي ثمرته إلى من كان لي

حافزا للعلم و المثابرة إلى أبي الغالي حفظه الله لي الذي لم يبخل علي بعطفه و حنانه

ودعمه المادي و المعنوي و لطالما تمنى و أنتظر هذا اليوم

إلى أخوتي و أخواتي و إلى أساتذتي و مشايخي وزملائي

وإلي أساتذتي في المكتب على رأسهم الحاج ميموني ومحمد دغة

من كان لهم فضل تلقيني العلم النافع

وإلى من كان لهم يد العون و فسح طريق العلم أمام طارقي الأبواب المعرفة

و إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من ثابر في سبيل العلم و جعله نورا يستضاء به

إلى كل من عاش معي الحياة الجامعية بحلوها ومرها

إلى كل الزملاء في الدراسة وإلى كل من ساعدني في إتمام هدا البحث

وإلى كل من نسيهم قلمي وذكرهم قلبي،

إليكم جميعا ... أهدي هدا العمل

صالحي محمد الطاهر

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على نعمته التي أنعمها علينا

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك

الحمد لله والشكر لله أولا وأخيرا

كما أتقدم بالشكر الجزيل والإخلاص إلي الأستاذ المشرف نور الدين بعيليش

من خلال إشرافه على المذكرة، وعلى ملاحظاته القيمة وتوجيهاته ونصائحه الطيبة

كما أتقدم إلي كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم

التجارة وإلي كل من ساعدني في إنجاز هدا العمل من قريب أومن بعيد

صالحي محمد الطاهر

ملخص:

هدفت الدراسة إلى ضبط مدى مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعد المستشار الجبائي أحد أهم العوامل المساعدة في تسيير الجانب الجبائي للمؤسسة، فالعامل الجبائي يعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة، لذلك تسعى دائما لتفعيله بهدف تعظيم الاستفادة من التحفيزات الجبائية لتحقيق الأمن الجبائي وتجنب الأخطار الجبائية، وبالتالي يكون اللجوء غالبا إلي المستشار الجبائي ، هذا الأخير ترتبط به عدة مهام لها علاقة بالتسيير الجبائي في المؤسسة ويساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المرجوة، ولعل من أهم سبل ذلك التسيير الجبائي الأمثل للمؤسسة لأن وجود أي خلل أو تطبيق خطط غير مدروسة وكذا التسيير العشوائي سينجر عنه تبعات غير محمودة ويكبد المؤسسة خسائر هي في غنى عنها، ونجاح المستشار الجبائي في حماية المؤسسة من هذه الأخطاء والمخاطر مرتبط حتما بالكفاءة والخبرة والمعرفة التي ينبغي أن يتصف بها وكذا تكوينه الجيد في المجال الجبائي، ولتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقابلة ودراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية من أجل تحليل أراء عينة من مستشارين جبائيين وتقييم الإضافة التي يقدمونها للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، وقد تم التوصل من خلاله إلى أن المستشار الجبائي تربطه علاقة وثيقة بالجباية، وأنه يساعد المؤسسة في تسيير أمثل وفعال لجبايتها، ويهدف دائما لحمايتها من شتى المخاطر الجبائية في إطار القانون.

الكلمات المفتاحية:

مستشار جبائي، تسيير جبائي، مخطر جبائي، مؤسسات إقتصادية، تسيير مخاطر جبائية.

Résumé:

L' objectif de cette étude est de une entreprise montrer l efficacité du travail du conseiller fiscal quant à la gestion fiscale d une entreprise économique. Ce conseiller est considéré comme un facteur majeure dans la gestion de cette derniere

La fiscalité est agissante sur la prise de décision dans une entreprise pour cela son application est nécessaire car elle permet une sécurité fiscale et évite les risques fiscaux. C est ce qui est nécessaire et primordial de faire appel à un conseiller fiscal qui a plusieurs fonctions dans ce domaine

Il participe d une façon très efficace pour atteindre les objectifs tracés par l entreprise

Il assure une bonne gestion fiscale de l entreprise

- Cependant une mauvaise gestion, une présence des incorrections (défauts) ou une application des méthodes non-étudiées, aboutissent finalement à des résultats néfastes qui se répercutent négativement sur la gestion de l entreprise

Finalement la réussite du travail d un conseiller fiscal repose sans doute sur sa capacité, son expérience, ses connaissances et surtout sa formation dans ce domaine.

L analyse des différents avis de certains conseillers fiscaux a abouti à ce qui suit :

- Le conseiller fiscal maitrise parfaitement la fiscalité.
- Aide l entreprise dans la gestion exemplaire sur la fiscalité.
- Permet de mettre l entreprise à l abri de tous les risques fiscaux dans le cadre du droit.

Mots clés

Conseiller fiscal, gestion fiscale, risques fiscaux, entreprise économiques, gestion de risques fiscaux.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمستشار الجبائي وللتسيير و الخطر الجبائي	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المستشار الجبائي والتسيير الجبائي	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية	
المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة	32
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	36
الخاتمة	52
المصادر والمراجع	55
الملاحق	59
الفهرس	70

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يوضح تأثير الخطر الجبائي على أصحاب المصالحة	18
2-1	العقوبات المترتبة عن عدم التصريح أو التأخر في الإيداع	20
3-1	عقوبات النقص و الغش في الوعاء	22
1-2	تقييم كفاءة ومؤهلات وخبرة المستشار الجبائي	37
2-2	للمستشار الجبائي دور فعال في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	39
3-2	للمستشار الجبائي دور فعال في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية	39
4-2	أجوبة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسبات الحاج ميموني بخصوص المستشار الجبائي والتسيير الجبائي	41
5-2	أجوبة المحاسب دادة موسى رياض حول التسيير الجبائي في مؤسسة سونلغاز	43
6-2	أجوبة المستشار الجبائي مُحَمَّد بن هلال بخصوص المستشار الجبائي والتسيير الجبائي	44
7-2	أجوبة المحاسب صالحي مُحَمَّد شرف الدين حول التسيير الجبائي في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الاختلاف بين النظرة الفرونكوفنية والأنجلوسكسونية في مفهوم التسيير الجبائي.	12

قائمة الإختصارات

الاختصار	بالغة الأجنبية	بالغة العربية
CFE	Confédération Fiscale Européenne	جمعية مستشاري الضرائب في أوروبا
ATA	Accredited Tax Advisor	مستشار الضرائب المعتمد
ACTA	Accreditation Council for Accountancy and Taxation	مجلس الاعتماد للمحاسبة والضرائب
UEAC	Union Economique Afrique Central	الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى
DESS	Diplôme d'études supérieures spécialisées	دبلوم الدراسات العليا
CEMAC	Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	القانون الأساسي للجمعية الوطنية للمستشارين الجبائيين الجزائر	59
2	الباب الأول الفصل الأول أحكام عامة	60
3	الفصل الثاني شروط وكيفيات انضمام و انسحاب الأعضاء وواجباتهم وحقوقهم	61
4	الفصل الأول من الباب الثاني الجمعية العامة	62
5	الفصل الثاني المكتب التنفيذي الوطني	63
6	المادة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون	64
7	الفصل الثالث المجلس الوطني للجمعية	65
8	الفصل الرابع التنظيم الفرعي الداخلي للجمعية وتحديد مناطقه	66
9	الفصل الثاني من الباب الثالث النفقات	67
10	الباب الخامس أحكام ختامية	68

مقدمة

توطئة:

تعد الجزائر من بين الدول التي عرفت فيها النفقات العمومية ارتفاعا مذهلا خصوصا بعد الإستقلال ويعود ذلك لاهتمامها بالتنمية وبإنشائها للهياكل القاعدية التي تقوم عليها الدولة ، مما يتطلب تمويلا كبيرا ، وهي الجباية المحصلة من الأفراد والمؤسسات الإقتصادية وتعتمد الدولة في الجباية على مختلف الضرائب والرسوم وعلى سياسة الضريبة الخاصة بها باعتبارها أداة لمعالجة الركود والأزمات الإقتصادية وتمويل الخزينة العمومية ، إلا أن المكلفين بهذه الضريبة يعتبرونها عبئ على مؤسساتهم مما يجعلهم يفكرون في جميع الوسائل التي تمكنهم من تفادي هذه الضريبة أو تخفيضها ، وبالرغم من هذا ، تعتبر الضريبة من أهم أدوات الضبط الاقتصادية التي بواسطتها تتدخل لتنظيم الشؤون الإقتصادية عن طريق السياسة الضريبة.

وحتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من بلوغ أهدافها وجب عليها أن تحسن استغلال مواردها المتاحة وأن تعمل على تحكم في مختلف تكاليفها والسعي لتدنيها إلي أقصى ما يمكن ومن بينها تكاليف الجبائية التي على المؤسسة تسييرها ولأن الجباية تكلفة تتحملها المؤسسات وجب عليها تسييرها وتطبيق القوانين لعدم وقوعها في المخاطر الجبائية.

إن تسيير الجباية ومراجعتها الجيدة على مستوى المؤسسة وإدراج العامل الجبائي في الإستراتيجية العامة كفيل بتحقق تحكم مثالي في التكاليف المالية وأي سوء آو تقصير يؤدي إلي ارتفاع الديون وعلى رأسها الديون الجبائية وأي تأخير يسبب متاعب كثيرة كعدم القدرة على السداد نتيجة التراكم ، مما يعقد وضعية المؤسسة ويسبب لها عسر مالي ، ويمكن أن يتطور ويصل بها إلى حد الإفلاس في أسوء الحالات.

من هنا يأتي دور المستشار الجبائي والتسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية وذلك بالإستعمال الأمثل للوسائل المتاحة ، وكذا الإستفادة من الإمتيازات الجبائية التي يعرضها التشريع الجبائي.

1. الإشكالية:

ما مدى مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجبائي الفعال في المؤسسات الإقتصادية؟

يمكن تحليل الإشكالية السابقة إلي الأسئلة الفرعية التالية:

- من هو المستشار الجبائي وما مدى تأثير مؤهلاته وخبرته على التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ؟
- ماهى أهمية التسير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية؟
- ماهية الآليات التي تمكن من تفعيل دور المستشار الجبائي في التسيير الجبائي و الحد من المخطر الجبائي ؟

2. الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه ويمكن تحديد مجموعة من **الفرضيات التي يسعى الباحث لإختبارها وهي على النحو التالي:**

- تساهم الخبرة والمؤهلات والمعارف التي يملكها المستشار الجبائي في التسيير الجبائي الفعال في المؤسسات الاقتصادية.
- للمستشار الجبائي دور فعال في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.
- للمستشار الجبائي دور مهم في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية.

3. أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- إرتباطه في مجال تخصصي
- الاستفادة من الموضوع في الحياة المهنية
- الضعف الذي تعانيه المؤسسات الاقتصادية في هدا المجال
- الأهمية التي اكتسبها التسيير الجبائي في الآونة الأخيرة

4. أهداف الدراسة:

- محاولة إبراز دور المستشار الجبائي في المؤسسة الاقتصادية باعتبارها أداة فعالة.
- إلقاء الضوء على مفهوم التسيير الجبائي ومجال تطبيقه.

5. أهمية الدراسة:

تعرف على مهنة المستشار الجبائي إذ أنها تمكننا من معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسات ومدى تأثيرها على التسيير الجبائي للمؤسسة .

6. إطار الدراسة

- **الإطار المكاني :**

يتعلق البحث بالواقع الجزائري، حيث يعالج مشكل البحث مدى مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجبائي الفعال في المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى دراسة نظرية تدعيميه للبحث، وبهدا الصدد اعتمدنا في الجانب التطبيقي على الأسئلة الإستقصائية والمقابلة الشفهية عن واقع ممارسة المستشار الجبائي ومدى مساهمته في التسيير الجبائي.

- **الإطار الزمني**

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية من شهر مارس 2019 إلي ماي 2019.

7. منهج البحث:

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث وإختبار الفرضيات التي تم تبنيها، تم الإعتماد بالنسبة لجانب الأدبيات النظرية على المنهج الوصفي التحليلي وقراءة لبعض الدراسات السابقة هذا فيما يخص الجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتما الإعتماد على طرح أسئلة إستقصائية(أسئلة مقابلة شخصية).

8. صعوبات البحث:

- نقص المراجع المتعلقة بالمستشار الجبائي.
- انعدام ثقافة مهنة المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التغيرات السريعة في بيئة النظام الجبائي.

9. هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى جانبين:

الجانب النظري: ويتكون من مبحثين يتفرع كل منهما إلي مطلبين في أولهما تم التطرق إلى بعض المفاهيم ذات العلاقة بالمستشار الجبائي ومهامه، أما في المطلب الثاني تم دراسة المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، أما في المبحث الثاني قد تم الإشارة إلى جملة من الدراسات السابقة في هذا المجال و التي لها

علاقة بالموضوع، مبرزين في المطلب الأول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية، أما في المطلب الثاني قمنا بالمقارنة بين الدراسات بعرض أوجه التشابه وأوجه الإختلاف، كذلك تم التطرق إلى ما يمكن أن تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى.

الجانب التطبيقي: وهو يتكون بدوره من مبحثين، ففي المطلب الأول تحدثنا حول طرق الدراسة والأدوات والوسائل المستخدمة في هدا الصدد، إضافة إلى التعريف بالمؤسسات، أما في المطلب الثاني كانت الدراسة التطبيقية والتي قمنا فيها بطرح أسئلة إستقصائية مختلفة على أطراف مختلفة، ممثلة في المستشارين الجبائيين السيد سلامي بوبكر، والسيد بن هلال مُحَمَّد، والخبير المحاسبي الحاج ميموني، ومحاسب مؤسسة سونلغاز السيد دادة موسى رياض، ومحاسب مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة السيد صالحي مُحَمَّد شرف الدين، ثم قمنا بالتعليق عليها، وفي المبحث الثاني قمنا بتحليل النتائج وربطها بالفرضيات وإستخلاص النتائج منها.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية للمستشار الجبائي والتسيير الجبائي

تمهيد:

تعد الوظيفة الجبائية من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسة الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض أعباء الالتزامات الجبائية للمؤسسة و مواكبة التغييرات المستمرة في التشريعات الجبائية دون الوقوع في أخطاء الغش و التهرب الجبائي ولا يكون لها هذا إلا بإتباع تسيير جبائي فعال يعمل على تخفيض مبالغ الالتزام الجبائية من جهة وحماية المؤسسة من الوقوع في المخاطر الجبائية من جهة أخرى بهدف ضمان إستمراريتها وريادتها، وتعد مسألة التسيير الجبائي اليوم من الاهتمامات والممارسات الضرورية في المؤسسة الإقتصادية من أجل ضمان تفوقها التنافسي، و ما يترتب عنها من تأثير على مختلف مستويات اتخاذ القرار.

لهذا سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال هذا الفصل الذي يتكون من مبحثين مبحث أول يندرج ضمنه أهم المفاهيم و الأساسيات العلمية المتعلقة بالمستشار الجبائي من حيث المفهوم والمهام إضافة إلي التطرق إلي مفهوم التسيير الجبائي ومميزاته وخصائصه وأهدافه وكذلك التعرض إلي المخطر الجبائي، وأنواعه و كيفية تسييره.
و سنخصص المبحث الثاني لاستقراء مجموعة من الدراسات التي سبق و أن تطرقت لهذا الموضوع و محاولة تحليلها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المستشار الجبائي

للمستشار الجبائي مساهمة كبيرة في المؤسسات الاقتصادية وذلك راجع لخبرته في المجال الجبائي.

المطلب الأول: مفهوم المستشار الجبائي والتسيير الجبائي

للمستشار الجبائي مجموعة من التعاريف نذكر منها:

الفرع الأول: تعريف المستشار الجبائي

1: مفهوم المستشار الجبائي حسب CFE

CFE Tax Advisers Europe جمعية مستشاري جباية في أوروبا

هي جمعية مقرها بروكسل لمستشاري الضرائب الأوروبيين، تأسست CFE في عام 1959، وتضم أعضاء من 30 منظمة وطنية في 24 دولة أوروبية، يمثلون أكثر من 200000 مستشار ضرائب، تسعى CFE جاهدة للمساهمة في تنسيق قانون الضرائب وتطويره في أوروبا من خلال تبادل الرؤى الفريدة لأعضائنا مع المؤسسات الأوروبية ، وتعزيز تنسيق القوانين الوطنية التي تحكم وتحمي مهنة مستشار الضرائب[1].

مفهوم المستشار الجبائي حسب CFE:

مستشار الضرائب في فهم CFE هو الفرد الذي يحق له بموجب قانون بلده القيام، كنشاط رئيسي له، بمجموعة كاملة من الأنشطة الاستشارية الضريبية لعملائه، سواء الشركات أو الأفراد، وتشمل هذه على وجه الخصوص تقديم المشورة في المسائل الضريبية (مثل التخطيط الضريبي)، وتقديم الإقرارات الضريبية وغيرها من التزامات وتمثيل العميل أمام السلطات الضريبية (على سبيل المثال في سياق مراجعة الضرائب أو إجراء الاعتراض) وفي بعض البلدان التمثيل القانوني في محاكم الضرائب أو المحاكم.

في بعض البلدان التي لا توجد فيها مهنة متميزة للمستشار الضريبي، يفهم أن مستشاري الضرائب هم أعضاء في تلك المهن التي قد تقوم بالأنشطة المذكورة أعلاه والمتخصصة في الضرائب، يمكن أن يكون هؤلاء محامين (كما في فرنسا) أو محاسبين (كما هو الحال في البرتغال).

[1] Confederation Fiscale Europeenne (CFE) Tax Advisers Europe,2012

- الضريبة: هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال لمحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.[1]
- الضريبة: هي إقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق الأهداف العامة.[2]

2: تعريف مستشار الجبائي المعتمد ATA

حول ACAT

تأسس مجلس الاعتماد للمحاسبة والضرائب (ACAT) في عام 1973، مقره الرئيسي في أمريكا كومنولث فرجينيا في شمالاً شارع فيرفاكس، هي مؤسسة مستقلة للإختبار والإعتماد والرصد، يسعى المجلس إلى تحديد المهنيين العاملين في مجال الممارسة المستقلة والمتخصصين في تقديم الخدمات المالية والمحاسبة والضريبية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، يحصل المحترفون على الإعتماد من خلال الفحص ويحافظون على اعتمادهم من خلال الإلتزام ببرنامج هام للتعليم المهني المستمر والإلتزام بمدونة أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني للمجلس[3].

تعريف مستشار الجبائي المعتمد ATA

يعد "مستشار الضرائب المعتمد" (ATA) مؤهلا قوميا رائدا للممارسين الذين يتعاملون مع مشكلات التخطيط الضريبي المعقد، بما في ذلك التخطيط لأصحاب الشركات التي يتم الاحتفاظ بها عن كثب والتخطيط للحصول على تعويض كبير واختيار خطط المؤهلة، وتنفيذ التخطيط الضريبي العقاري، تغطي خبرتهم الإقرارات الضريبية للأفراد، وكيانات الأعمال والائتمان والصناديق والعقارات، وكذلك التخطيط الضريبي والاستشارات الضريبية والأخلاقيات.

لكي تصبح ATA، يجب عليك اجتياز اختبار ATA الذي يتم تقديمه مرتين في السنة في مراكز الاختبار في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ذلك، يجب عليك أيضًا تلبية متطلبات الخبرة لمدة ثلاث سنوات.

[1] محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص13.

[2] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر2007، ص8.

[3]Accreditation Council for Accountancy and Taxation (ACAT)

معلومات حول الإختبار

اختبار ATA هو اختبار قائم على الكمبيوتر يقدم مرتين في السنة في مراكز الاختبار في جميع أنحاء البلاد يجب عليك التسجيل لامتحان ATA بحلول الموعد النهائي من أجل اتخاذ الامتحان خلال نافذة اختبار محددة.

يتكون اختبار ATA من 100 سؤال اختيار من متعدد، تتبع الأسئلة في اختبار ATA تحليلا لممارسة الوظيفة يدرس ما يقوم به القائمون على إعداد الضرائب، وعدد المرات التي يؤدون فيها كل مهمة، ومدى أهمية إدراكهم للمهمة، تشمل الموضوعات التي يتم تناولها الإقرارات الضريبية للأفراد، وكيانات الأعمال، والعقارات بالإضافة إلى التخطيط الضريبي ، والاستشارات الضريبية والأخلاقيات.

3: تعريف مستشار الضرائب

المستشار الضريبي هو شخص لديه تدريب متقدم ومعرفة بقانون الضرائب، عادة ما يتم الاحتفاظ بخدمات المستشار الضريبي من أجل تقليل الضرائب مع الإبقاء على الإمتثال للقانون في المواقف المالية المعقدة. يتم الاحتفاظ بمستشاري الضرائب أيضًا لتمثيل العملاء أمام السلطات الضريبية ومحاكم الضرائب لحل المشكلات الضريبية[1].

4: مفهوم المستشار الضريبي في تونس

يخضع لأحكام هذا القانون 34 لسنة 1960 الأشخاص الطبيعيين أو الشركات التي تقوم بمهنة تؤدي لدافعي الضرائب الإجراءات الضريبية لمساعدتهم في تقديم المشورة لهم أو للدفاع عنهم مع إدارة الضرائب أو في المحاكم التي تحكم في المسائل الضريبية، سواء كانت هذه المهنة تمارس في المقام الأول أو على أساس ثانوي[2].

يلتزم أي شخص يمارس مهنة الاستشارات الضريبية بالسرية المهنية لجميع المعلومات السرية التي قد تصل إلى علمه في ممارسة هذه المهنة، تحت وطأة العقوبات المنصوص عليها في المادة 254 من قانون العقوبات.

5: مفهوم المستشار الضريبي في الجزائر[3]

حسب المادة 2 يقصد بمفهوم المستشار الجبائي كل من يقدم المشاورات أو الاستشارات بصفة شخصية أو عامة، أو يقوم كذلك بجميع الأشغال المتعلقة بالجباية لحساب زبونه.

[1] https://www.investopedia.com/terms/t/taxadvisor.asp

[2] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 13- 16 لسنة 1960، قانون 34 لسنة 1960

[3] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية،الامرين 65-182 ورقم 70-53 ،المادة 2 من قانون السنة المالية 1971 العدد 107.

ويمكن أن يدعى على وجه الخصوص لوضع التصريحات الجبائية وتدقيق الإنذارات وتحرير وتقديم الشكاوي للإدارات الجبائية بصفته وكيلا.

الفرع الثاني: مهام وكفاءة وشروط اعتماد المستشار الجبائي

أولا: كفاءة وشروط اعتماد المستشار الجبائي

- **شروط اعتماد المستشار الجبائي في أوروبا، شروط القبول في المنظمات الأعضاء**[1]

- المنظمات الأعضاء في C.F.E. سيضمن أن الأفراد فقط الذين يستوفون الشروط التالية يتم قبولها للعضو المنظمات، أي يجب على الفرد:
  1. قد أجرى التدريب النظري المناسب في الجامعة مستوى الشهادة أو ما يعادلها.
  2. لديهم خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات كمتدرب في الضرائب القضايا.
  3. اجتاز امتحانا تعقده الدولة الخاص بالمستشار الضريبي.
- يجب أن يستند الفحص إلى القانون الوطني بصيغته المعدلة من قبل تشريع الجماعة الأوروبية ويفضل أن يغطي المواضيع التالية:
  1. قانون الضرائب (خاصة فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة والقيمة المضافة).
  2. اقتصاديات الأعمال.
  3. مبادئ المحاسبة.
  4. قانون الأعمال ذات الصلة.
  5. الإجراءات الضريبية (بما في ذلك المثول أمام الإدارة الضريبية ومحاكم الضرائب).
  6. المسؤوليات المهنية والأخلاق.

شروط اعتماد المستشار الجبائي في الكاميرون [2]

لا يجوز لأحد أن يحمل عنوان المشورة الضريبية في الكاميرون ما لم يكن قد وافق عليها من قبل مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (UEAC)

[1] CFE Tax Advisers Europe 20/04/2012

[2] Loi N ° 2011/010 Du 06 Mai 2011 Fixant L'organisation Et Les Modalites D'exercice De La Profession De Conseil Fiscal Au Cameroun

متطلبات الاعتماد، يجوز اعتماد ما يلي:

1. ضباط الضرائب برتبة مفتش ضرائب على الأقل ولديهم ما لا يقل عن عشر (10) سنوات من الخدمة في الرتبة ووظيفة الإدارة الضريبية، دولة عضو في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC).
2. الأشخاص الطبيعيين الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا (DESS) على الأقل في الضرائب أو دبلوم معادل والذين حصلوا على خمس (5) سنوات على الأقل من الخبرة المكتسبة بعد الحصول على الدبلوم الاستشارات الضريبية التي وافق عليها مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى .
3. الأشخاص الطبيعيين الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا (DESS) على الأقل في الضرائب أو دبلوم معادل ولديهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات (10) سنوات مكتسبة في شركة استشارات ضريبية معتمدة من مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى.
4. المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا مع خبرة مهنية لا تقل عن عشر (10) سنوات والذين يتخلون الآن عن ممارسة المهنة الليبرالية محاسب خبير.

- للموافقة على ممارسة مهنة الاستشارات الضريبية ، يجب أن يستوفي الأشخاص الطبيعيون المشار إليهم في أعلاه الشروط التالية:

1. حاصل على جنسية دولة عضو في CEMAC.
2. التمتع بحقوقهم المدنية.
3. لم يخضع لأي إدانة جنائية أو إصلاحية قد تلوث بسمعتهم الطيبة.
4. أن لا يقل عمره عن 30 عامًا.
5. تقديم ضمانات حسن الخلق التي تراها ضرورية من قبل السلطة الإشرافية.

في حالة غير مواطني CEMAC، لا يجوز منح الاعتماد إلا في حالة المعاملة بالمثل ومبرر تصريح الإقامة الدائمة في الكاميرون.

- يمنح الاعتماد كمستشار ضريبي لفترة غير محددة من قبل مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا يبقى ساري المفعول في جميع أنحاء المجتمع بأسره.

شروط اعتماد المستشار الجبائي في تونس [1]

1. تونسي الجنسية مند خمس سنوات على الأقل.
2. متمتعا بكامل حقوقه المدنية.

[1] القانون عدد 34 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين والقانون عدد 91 لسنة 2001 المؤرخ في 7 أوت 2001

3. خاليا من السوابق العدلية.
4. مسويا لوضعيته اتجاه الخدمة الوطنية.
5. غير مرتبط بأي وظيفية مع الذوات الطبيعية والمعنوية والخاصة والعامة وغير مباشر لأي نشاط يتنافى مع مهنة الاستشارة الجبائية.
6. متحصلا على شهادة كفاءة لممارسة مهنة المستشار الجبائي بعد اجتياز امتحان وطني للمتحصلين على شهادة الماجيستر أو شهادة دراسات المعمقة في الجباية أو شهادات مماثلة، و تضبط شروط إجراء الامتحان والشهداة المطلوبة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.
7. قد أجرى تربصا لمدة لا تقل عن سنة لدى المستشار الجبائي مرسم بجدول الهيئة الوطنية للمستشارين الجبائيين طبقا للشروط المنصوص عليها بالفصل 23 من هدا القانون، ولا ينطبق شرط الامتحان والتربص على كل من اثبت أنه عمل فعليا لمدة 10 سنوات على الأقل بمصالح وزارة المالية التي لها علاقة بالجباية وكان قد تحصل على رتبة متفقد مركزي للمصالح المالية أو ما يعادلها لمدة أربع سنوات على الأقل.
8. أن لا يتجاوز سنه 50 سنة.
9. لا يجوز للمستشار الجبائي أن يكون مرسما في هيئة مهنية أخرى.

شروط اعتماد المستشار الجبائي في الجزائر [1]

- لكي يرخص للطالب بممارسة مهنة المستشار الجبائي أو مماثل له، فيجب عليه أن يستكمل الشروط التالية:

1. أن يكون من الجنسية الجزائرية.
2. أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية.
3. أن لا يكون محكوما عليه سابقا عقوبة بدنية أو مشينة.
4. أن يكون أتم الخدمة المدنية لمدة خمسة سنوات لدئ المصلحة الجبائية عينها له وزير المالية (مدرية الضرائب).
5. أن يثبت حيازته لدبلوم التعليم العالي أو لشهادة مماثلة والأقدمية ثلاثة سنوات من الخدمة التطبيقية والمتممة في هيئة عمومية بصفة موظف.

- المادة 5: يرخص بممارسة مهنة المستشار الجبائي للمفتشين الرئيسيين والمثبتين لحقهم في التقاعد.
- المادة 6: ينبغي للمستشارين الجيائيين ومن يماثلهم القائمين حاليا بأعمالهم، أن يثبتوا حيازتهم لدبلوم التعليم العالي أو لشهادة معادلة لها، ليمكنهم الحصول على الترخيص بممارسة المهنة.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره.

- المادة 7: يعفي من الخدمة المدنية الأشخاص المشار إليهم في المادة 6 أعلاه، بشرط أن يكونوا ممارسين فعليا لمهنة المستشار الجبائي أو يماثله بتاريخ نشر هدا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

كما يعفي من الخدمة المدنية المستشارون الجبائيون الذين كانوا يمارسون المهنة بصفة مفتشين رئيسيين في الضرائب قبل ترخيصهم من وزير المالية.

- المادة 8: يجوز ترخيص الأجانب بصفة مؤقتة وقابلة للسحب بممارسة مهنة مستشار جبائي مع مراعاة أحكام الفقرتين 3 و5 من المادة 4.
- المادة 9: إن المستشارين الجبائيين ومن يماثلهم الذين يمارسون المهنة بشكل مؤسسة ضمن الشرط المنصوص عليه في المادة 3 ، يجب أن يستكملوا بنفس الوقت الشروط التالية:

1. يجب على الشركاء أن يكونوا مرخصين على وجه فردي لممارسة المهنة.
2. يجب على الشركة ذاتها المؤسسة على الشكل المذكور أن تكون مرخصة بممارسة المهنة.

ثانيا: مهام المستشار الجبائي

- **مهام المستشار الجبائي في أوروبا حسب C.F.E**[1]

يتحمل مستشارو الضرائب مسؤولية مساعدة عملائهم على الامتثال لالتزاماتهم بموجب قانون الضرائب وتمكينهم من الاستفادة الكاملة من حقوقهم في المسائل الضريبية، مستشارو الضرائب هم ممثلو دافع الضرائب المختارون والموثقون بهم في تعاملهم مع إدارة الضرائب.

على دافعي الضرائب بمساعدة مستشاري الضرائب تزويد الإدارة الضريبية بالتعاون اللازم لإجراء تقييم صحيح للضرائب.

- **مهام المستشار الجبائي في تونس**[2]

تتمثل مهام المستشار الجبائي خاصة في مايلي:

1. نيابة المطالب بالأداء والدفاع عن حقوقه أمام الهيئات الإدارية والقضائية والتحكمية وغيرها.
2. تقديم الاستشارات في المجال الجبائي والمجالات المشابهة.

[1] CEF, Op.cit.

[2] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية لسنة 1960، مرجع سبق ذكره.

3. تقديم النصح والمساعدة للمطالب بالأداء.
4. التخطيط والتدقيق الجبائي.
5. مساعدة المؤسسات على إعداد دليل إجراءات جبائية.
6. التصديق على التصاريح الجبائية من حيث مطابقتها لواقع المؤسسة والتشريع الجبائي.
7. القيام بالاختبارات العدلية والتحكيم في المادة الجبائية.

- **مهام المستشار الجبائي في الجزائر**[1]

1. يقدم الاستشارات والمشاورات بصفة شخصية أو عامة.
2. وضع التصريحات الجبائية.
3. تدقيق الإندارات.
4. تحرير وتقديم الشكاوي للإدارات الجبائية بصفته وكيلا.
5. الدفاع عن موكله أمام القضاء في القضايا المتعلقة بالجباية.
6. تقديم النصح والمساعدة للمكلف بالأداء.
7. التخطيط والتدقيق الجبائي.

المطلب الثاني: التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

يعد العامل الجبائي أحد العوامل المؤثرة على صنع القرارات أي لابد من إدراجه في عملية اتخاذ القرار، وهو أساس ما يصطلح عليه التسيير الجبائي، أي أن المؤسسة تسعى دائما لتفعيل هذا الأخير بهدف تعظيم الاستفادة من التحفيزات وتحقيق الأمن الجبائي أو تجنب الخطر الضريبي الذي ينعكس بشكل مباشر على المردودية المالية للمؤسسة.

أولا: التسيير الجبائي

الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي

حسب تعريف المدرسة الفرانكفونية فان التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبادئ عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، و هذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية، و هو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،مرجع سبق ذكره.

أما بالنسبة لتعريف المدرسة الانجلوسكسونية، التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و الأطراف المتعاقدة مثل : حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين ...الخ، المعنية بالإفصاح عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط). [1]

Mouric cozian فإنه يعرف التسيير الجبائي على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، و التسيير الجبائي هو مزيج بين سلوك القانوني و الجبائي و علم التسيير و يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها ولذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني.[2]

يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي و يقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي و تقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى و ذلك من خلال قدرتها على استغلال الفرص و المزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، و كذلك البحث عن أحسن الطرق و الخيارات الجبائية و توظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي [3].

حسب christine collette فان " التسيير الجبائي يعني، استخدام الضريبة التي تعتبر التزام قانوني للمؤسسة و استغلالها استغلالا ذكيا و جعلها في صالح المؤسسة " [4]

كما يعرف التسيير الجبائي بأنه الاختيار من بين الاختيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار :

- ✓ النصوص التشريعية الجبائية.
- ✓ خصوصيات كل مؤسسة.
- ✓ درجة المخطر الجبائي.[5]

و منه نستخلص بأن التسيير الجبائي هو عبارة عن ممارسة قانونية تقوم بها المؤسسة مع مراعاة النصوص القانونية الجبائية و تأدية الالتزامات المفروضة عليها و هي التي تشكل الفارق بين التسيير و الغش و التهرب الجبائي و ضرورة وجود خيارات جبائية لصالح المؤسسة وهذا ما يساعد في اتخاذ القرار لأنه في حالة غياب المتغيرات الجبائية هذا يؤدي الى غياب التسيير الجبائي .

---

[1] صابر عباسي , محمود فوزي شعوبي . أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة – الجزائر ,مجلة الباحث , عدد 12 جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر ,2013

[2] صابر عباسي ، شعوبي محمد فوزي , مرجع سبق ذكره ، ص 117

[3] زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية , جامعة المسيلة , الجزائر , 15/14 أفريل 2009 .ص 01 .

[4] Christine Collette, Gestion Fiscale des entreprises, Paris, Année1998.

[5] محمد عادل عياض , محاولة تحليل التسيير و اثاره على المؤسسات , مذكرة ماجيستر, كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية , جامعة ورقلة , الجزائر , 2002 2003 ص 3.

الشكل رقم 01 الاختلاف بين النظرة الفرونكوفنية والأنجلوسكسونية في مفهوم التسيير الجبائي.

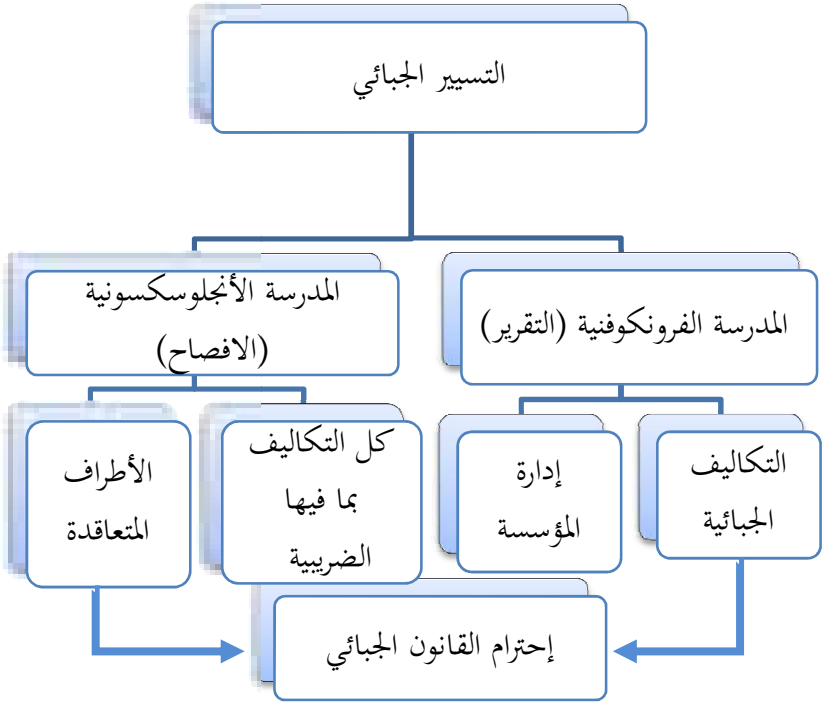

المصدر: عباسي صابر، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفرع الثاني : مميزات التسيير الجبائي و أهدافه

1- مميزات التسيير الجبائي : يتميز التسيير الجبائي بالمميزات التالية:

يبنى التسيير الجبائي داخل المؤسسة على مستويين أحدهما أدنى و الأخر أعلى بالنسبة للمستوى الأدنى فهو متمثل في القواعد الأساسية المحددة للضريبة وهي (الحدث المنشئ ، الوعاء ، المعدل ، التصريح،التسديد) و هي عبارة عن مجموعة القواعد التي وجب على المنفذ العادي التحكم فيها، أما بالنسبة للمستوى الأعلى فيقصد به الربط بين كل من الجباية و قانون الأعمال و القانون المحاسبي .

بحيث على المسير الجبائي التعامل بالمستوى الأعلى إذ يترتب عليه تجاوز التطبيق البسيط للقواعد الضريبية و الانتقال إلى ربط جباية المؤسسة مع قانون الأعمال و القانون المحاسبي .[1]

" المسير الجبائي يهتم قبل كل شيئ بالتوقع بالضريبة و كذلك البحث عن محيط جبائي مناسب يعتبر أقل تكلفة في إطار القانون الجبائي " من خلال هذا التعريف نستنتج أن للتسيير الجبائي ثلاث خصائص هي: [2]

[1] محمد عادل عياض , نفس المرجع السابق , ص 4.

[2] صابر عباسي , اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية , مذكرة ماجيستر , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة ورقلة , الجزائر 2012/2011 ص 12, 13 .

- التوقع بالضريبة.
- البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل.
- عدم وجود الغش الضريبي .

1. التوقع بالضريبة :

بما أن الضريبة هي تكلفة يجب تسييرها بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند إجراء الاختيار و بالتالي وجب على المؤسسة أن تعرف الحدث الجبائي في كل اختيار، لأن التسيير الجبائي لا يترك مجال للحظ كما يجب تحديد قيمتها بالاستعانة بأدوات التحليل المساعدة.

2. البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل :

التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختيارات الجبائية التي يمنحها المشرع، وذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون، و الخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شأنها تبديل النتيجة الجباية .

3. عدم وجود الغش الضريبي :

"التسيير الجبائي وجدا ليعمل في حدود القانون " هذه العبارة تجعل لا أحد يعتقد عدم مشروعية التسيير الجبائي، لأنه وجدا من أجل تقليل التكاليف الجبائية، لأن التسيير يغير الخيار من وضعية إلى أخرى بالنظر للتحفيزات التي يقدمها المشرع، ومنه مبدأ التسيير الجبائي مصنوع داخل حدود القانون والتي يشجعها المشرع.

الفرع الثالث: أهداف التسيير الجبائي[1]

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ البحث في ما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها.
- ✓ محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه.
- ✓ تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة.
- ✓ تحسين مستوى التنبؤ و العقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.

[1] صابرعباسي،,مرجع سبق ذكره , ص 14 , 15.

وعموما يهدف التسيير الجبائي لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

1. الأمن الجبائي:

يتمثل النظام الجبائي في مجموعة الضرائب المطبقة والصادرة على شكل قوانين وتشريعات، حيث تتطلع الإدارة الجبائية إلي تحصيل هذه الضرائب في إطار القوانين الخاصة والعامة المتعارف عليها بعيدا عن المعارضة والتضارب[1].

التسيير الجبائي يرتبط بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية، التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة و مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف، و هذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة و التي تظهرها القوائم المالية، و منه يجب عرض قوائم مالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية و المالية .

2. البحث عن الفعالية الجبائية :

القانون الجبائي يعطي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش حركة يسمح لها بالحصول على الامتيازات الاقتصادية من أجل تعظيم الخيار، بالتالي يمكن القول أنه يساعد في عملية التحريض الجبائي بواسطة الخيارات القانونية، و يساعد المؤسسة على إمكانية الاختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، و طرق حساب الإهتلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول إلى الفعالية الجبائية .

و النتيجة أن مراقبة الخيار الجبائي تعتبر من عوامل الفعالة، هده الرقابة تؤدى من طرف المراجع الجبائي، الذي يقوم بمراقبة مدى تجسيد المؤسسة للمخطط الجبائي، للحذر من الأخطاء وسوء الاختيار، كما يقوم بقياس درجة الانحراف بين الفاعلية المحققة و المتوقعة أو من طرف خلية داخل المؤسسة معنية بحل المشاكل الجبائية، والفاعلية الجبائية تعني تمكين المؤسسة من الحصول على الامتيازات : الجبائية، المالية ، التنافسية .

- **الفاعلية بواسطة الحصول على الامتيازات الجبائية :**

البحث عن الامتيازات تعتبر من أسس البحث عن الفاعلية الجبائية، هذه الامتيازات توجد في العديد من الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة، هذه الخيارات تسمح بتخفيف الديون الجبائية .

[1] أوسرير منور ،محمد حمو، جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية، 2009.

- **الفاعلية بواسطة الحصول على الامتيازات المالية :**

إن بحث المؤسسة عن الخيار الجبائي الأمثل يسمح لها بالحصول على الامتيازات المالية، لأنه بطبيعة الحال الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية، لأن الضريبة هي عبارة هن تكلفة لها تأثير مباشر على خزينة المؤسسة و التوازن المالي لها مع الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الامتيازات المالية ليست نتيجة الامتيازات الجبائية ، لذلك يجب على المؤسسة تسوية الوضعية الجبائية من أجل تحسين الوضعية المالية لها .

- **الفاعلية بواسطة الحصول على الامتيازات التنافسية :**

من أجل الحصول على مزايا تنافسية في السوق يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء و الشركاء .

3. خدمة إستراتيجية المؤسسة :

حسب" عايدة سيد خطاب"فإن من بين التساؤلات التي يجب الإجابة عليها عند تحديد سياسات التمويل لإستراتيجية النمو هي التساؤل عن السياسات الضريبية التي تنتهجها المؤسسة[1] ، وعليه فإنه لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات وذات هدف وحيد ومستقل، من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وذلك بإدماج المتغير الجبائي في القرار التسييري، وبالتالي الفاعلية الجبائية هي المفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى الأهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

الفرع الرابع: مبادئ و حدود التسيير الجبائي و تسيير الخطر الجبائي

- **مبادئ التسيير الجبائي**[2]

للتسيير الجبائي مبدأين هما: مبدأ الحرية في التسيير،ومبدأ عدم التدخل في التسيير.

1. مبدأ الحرية في التسيير:

يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونيا وذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها، وذلك حسب مهارته في التعامل مع الجباية، فبمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية تجاه إدارة الضرائب التي تعمل على احترام هذا الإجراء إذا كان

[1] عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1985 ، ص 40.

[2] حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية , مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص محاسبة و جباية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر ،2012. ص 96,97.

لا يخالف التشريع المعمول به، أما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا استطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء نية المكلف بالضريبة فحرية التسيير للمؤسسة تظهر جليا في حساب النتيجة الجبائية، والدور الذي تلعبه إدارة الضرائب، فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها، فدور إدارة الضرائب هنا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير، و هذا هو جوهر مبدأ الحرية في التسيير .

2. مبدأ عدم التدخل في التسيير :

إن التشريع يلزم المؤسسة بالإيفاء بإلتزاماتها الضريبية إتجاه إدارة الضرائب وفق الشروط المحددة مسبقا، فليس للإدارة الجبائية أن تتدخل في نمط التسيير أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بإلتزاماتها القانونية حتى وإن رأت هده الخيارات عديمة الجدوة أو سيئة الاختيار فمثلا يحق للمسير أن يلجأ إلي للاستدانة من أجل التوسيع في استثماراته وبتالي يحق له خصم القروض من الربح الخاضع، حتى وإن كانت الأموال الخاصة كافية للتمويل.
فمبدأ عدم التدخل في التسيير المؤسسة ينطبق على إدارة الضرائب التي يجب أن تطبق مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب والرسوم التي على عاتق المؤسسة في أجالها القانونية وبطرق والإجراءات المعمول بها، وذلك من خلال السماح لها بممارسة حق الإطلاع والتحقيق والرقابة والمعاينة من خلال مراجعة التصريحات أو بإجراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتأكد من صحة الإقرارات المقدمة.

- **حدود التسيير الجبائي**

إن تسيير المؤسسة يستوجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود و التي تصنف إلى :[1]

1. الحدود القانونية :

فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا، ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير :

- ✓ العقود و التصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح.
- ✓ تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود و الصفقات.
- ✓ التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود و الفواتير و المؤسسات الوهمية.

[1] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص، 2،3.

- ✓ التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل و العقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع.
- ✓ استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

2. الحدود المالية :

تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيتها.

ثانيا: أساسيات حول المخطر الجبائي

يعد الخطر الجبائي من بين المحاطر الناتجة عن سوء التسيير في المؤسسة وعدم إحترام القوانين الجبائية.

- **مفهوم المخطر الجبائي**

توجد العديد من التعاريف للمخطر الجبائي نذكر من بينها :

التعريف الأول: أنه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، و تتمثل هذه الأعباء في العقوبات و الغرامات عموما، و ينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد و الغموض في النظام الضريبي .[1]

التعريف الثاني: يعتبر المخطر الجبائي من بين أهم المخاطر الناتجة عن مخاطر التسيير و المتعلقة بتصرفات المؤسسة و القرارات التي تتخذها في مجال التسيير المالي ومختلف الجوانب التسييرية، كما يعرف المخطر الجبائي أنه الخسارة المالية الممكنة الحدوث عن عدم تطبيق القواعد الجبائية .[2]

التعريف الثالث: يقصد به تحمل المؤسسة لمجموعة من التكاليف الإضافية لعدم التزامها بالنصوص والقواعد الجبائية أو نتيجة لعدم توفرها على شروط الامتيازات الجبائية الممنوحة و للمخطر الجبائي عدة وضعيات من بينها: الامتناع أو التأخر في إعداد التصريحات، الغش في التصريحات، عدم مراقبة الخيارات الجبائية. [3]
و من هنا نخلص إلى أن المخطر الجبائي " هو عبارة عن الخسارة المالية و التكاليف الإضافية المتوقعة الحدوث و التي تنتج عن عدم احترام أو الالتزام بالقوانين الجبائية أو غياب وظيفة التسيير الجبائي الفعال داخل المؤسسة "

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص 100 .
[2] عبد القادر دشاش ،تسيير الخطر الضريبي في المؤسسات ،مداخلة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية جامعة ورقلة، 2010.
[3] صابر عباسي , مرجع سبق ذكره بالتصرف .ص .59.

الجدول رقم (1) الموالي يوضح تأثير الخطر الجبائي على أصحاب المصالحة

الخطر الجبائي	مستوى الخطر الجبائي	تأثيره الخطر الجبائي على أصحاب المصلحة
عدم تماشي مع القانون	مالي: رسوم، غرامات	المساهمون، المسيرون، العمال
	سمعة المؤسسة: تسيير سيء	المساهمون، الجمهور
عدم فاعلية التسيير	مالي: انخفاض الربح	المساهمون، المسيرون، العمال
	سمعة المؤسسة: انخفاض سعر السهم	المساهمون، الجمهور
التقارير الضريبية غير دقيقة	مالي: عدم دقة الأرباح	المساهمون، المسيرون، العمال
	سمعة المؤسسة: الوضعية المالية غير دقيقة	المساهمون، مستعملي القوائم المالية

المصدر: عبد القادر دشاش، مداخلة، بحث حول: تسيير المخطر الضريبي في المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010

- **مصادر المخطر الجبائي**[1]

لدينا نوعين من المصادر التي ينجم عنها المخطر الجبائي بالنسبة للأولى فهي أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة، وأخرى تنجم عن التشريع الجبائي .

1. **أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة** : إن عدم التحكم في التسيير الجبائي يشكل بطبيعة الحال أهم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية و ذلك لعدة أسباب :

✓ عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية ونظرا للحجم الكبير في الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم، وضعف تكوينهم من الجانب الجبائي يؤدي بهم إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب.

✓ نتيجة المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة الجزائرية، فإن ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به كعدم إيداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة قانونيا.

✓ شدة المنافسة وسوء التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير وعدم كفاءة المسيرين، مما يؤدي بهم غالبا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه إدارة الضرائب.

[1] حميداتو صالح , نفس المرجع السابق , ص 102, 103.

- ✓ اعتماد الهيئات الحكومية و أصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على السعر الأدنى المعروض، مما يؤدي ببعض المؤسسات لتخفيض الأسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها إلى المراهنة على التهرب لعدم دفع الضرائب و تأجيلها، الشيء الذي يعرضها لمخاطر جبائية قد تؤدي إلى إفلاسها و انسحابها من السوق .

2. أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي :

إن تعقد التشريع من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة و يتجلى ذلك في:

- ✓ التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر سلبا على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات و حتى موظفي الإدارة الجبائية.
- ✓ تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة إلى سلك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة.
- ✓ غياب الحوار بين الإدارة الجبائية و المؤسسة، مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدل أن تكون المستشار والمساعد لها.
- ✓ كذلك من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية بعض التفسيرات للقواعد الجبائية من قبل الإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررا بالمؤسسة، ويشكل خطرا أكيدا لها، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح و هذا ما يؤدي إلى نشوء انطباع سيء عن الإدارة الجبائية، وبالتالي فإن تطبيق القانون الجبائي وتفسيراته المتعددة في شكل تعليمات ومناشير إدارية تشكل مصدرا للمخاطر الجبائية في المؤسسة.
- ✓ ضعف مواكبة الإدارة الجبائية للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي والانتقال من المخطط الوطني المحاسبي (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) و ما ينجر عنه من انعكاسات على الميدان الجبائي، فهذا التحول قد تنجر عنه مخاطر جبائية على المؤسسات نتيجة تغير النظام المحاسبي و انعكاساته على جباية المؤسسة خاصة في السنوات الأولى لتطبيقه .

- **أنواع المخطر الجبائي**[1]

مخاطر عدم الانتظام الضريبي :

طبيعة نظام الضرائب الجزائري (نظام تصريحي) تفرض على المؤسسات مجموعة من الالتزامات الجبائية تكون مربوطة برزنامة زمنية محددة و إجراءات مسطرة مسبقا، هذه الالتزامات المتعددة قد تؤدي إلى توليد مخاطر جبائية

[1] حيداتو صالح , مرجع سبق ذكره ,ص110,111

متمثلة في تحميل المؤسسة تكاليف إضافية تنتج عن عدم التزامها بالنصوص و القواعد الجبائية أو عدم استيفاءها لشروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية المنتقاة و تتجلى وضعيات هذا الخطر في التالي :

✓ **الامتناع أو التأخير في إيداع التصريحات** : حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق عقوبات مالية محددة.

الجدول رقم (02): بعض العقوبات المترتبة عن عدم التصريح أو التأخر في الإيداع

طبيعة التصاريح	غياب التصاريح	التأخر في إيداع التصاريح
التصريح بالوجود [1]	30.000 دج	مدة التأخير:شهر 30.000 دج
التصاريح الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات [2]	إخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر , و عند عدم التجاوب تلجأ الإدارة إلى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة (30 %) من الحقوق المستحقة كعقوبة .	- مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق عقوبة (10 %) على الحقوق المستحقة – مدة التأخير تتجاوز الشهر و تقل عن الشهرين تطبق عقوبة (20%) . - مدة التأخير تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة (25%) . - تسديد متأخر للضريبة تطبق (10%) كعقوبة مع إضافة (3 %) عن كل شهر تأخير بداية من الشهر الثاني لتاريخ استحقاق الضريبة دون تجاوز (25 %) .
التصريحات التي تحمل عبارة "لا شيء" و المستفيد من إعفاء جبائي أو المحققين الخسارة[3]		2500 دج مدة التأخير شهرا واحدا . 5000 دج مدة التأخير تتجاوز الشهر و تقل عن شهرين . 10.000 دج مدة التأخير تتجاوز شهرين .

[1] المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،الجمهورية الجزائرية الديموقرا طية 2019

[2] المادة 192 من نفس قانون الجمهورية الجزائرية الديموقراطية 2019

[3] المادة 322 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية 2019

التصريحة المفصل الخاص بالزبائنG03 أو Etat 104[1]	- فقدان الاستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . تطبيق غرامة جبائية من 1000 إلى 10.000 دج كل مرة تثبت فيها أخطاء , أو اغفالات أو عدم صحة المعلومات المطلوبة و تطبيق الزيادات بسبب نقص التصريح وفقا للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . - استرجاع الرسم على النشاط المهني المضاف	-
التصريحات الشهرية أو عدم الفصلية نموذج (G 50)	(10%) عن الإيداع المتأخر . (25%) عن الإيداع المتأخر، بعد قيام الإدارة الجبائية بإنذار المدين بالضريبة لتسوية وضعيته في أجل شهر واحد . بالنسبة لضريبة الدخل عن المرتبات و الأجور يتم تحديد الأساس تلقائيا مع تطبيق عقوبة .	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المواد من الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2019

[1] المادة 228 من نفس القانون ، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية 2019

✓ **الغش في التصريح** : حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

الجدول رقم 03: عقوبات النقص و الغش في الوعاء

عقوبات النقص في وعاء الإخضاع	عقوبات الغش و التدليس في وعاء الإخضاع
- قيمة الحقوق المغفلة أقل أو تساوي 50.000 دج تكون نسبة الزيادة 10% . - قيمة الحقوق المغفلة أكبر من 50.000 دج و أقل أو تساوي 200.000 دج تكون نسبة الزيادة 15%. - قيمة الحقوق المغفلة أكبر تماما من 200.000 دج تكون نسبة الزيادة 25%.	- عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف , توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس الشهر . - لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% و عندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة ب 100%. - تطبق كذلك نسبة 100% عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المنبع .

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المادة 193 من الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2019.

عدم مراقبة الاختيارات الجبائية : إن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياه المالية لتدعيم قدراتها التمويلية قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي، فبمجرد قيامها بتطبيق الاختيار الجبائي تكون ملزمة باحترام بعض الشروط، هذا ما ينجر عنه خطر جبائي محتمل في حالة عدم تطبيقها و احترامها لهذه الشروط و ذلك عند عدم توفر شروط الاستفادة من هذه الخيارات أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضريبية للحصول عليه ، و يترتب عن ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من هذه الامتيازات و إخضاعها للضريبة و تعرضها لعقوبات جبائية و التي تعد بمثابة تكاليف إضافية .

- **تسيير الخطر الجبائي**[1]

يعتبر تسيير الخطر الجبائي الشغل الشاغل لكل مسير جبائي فالهدف الأساسي له هو اتخاذ مجموعة من الاحتياطات و الإجراءات اللازمة للحد من الوقوع في المخاطر الجبائية و تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الجبائي، وتتمثل هذه الإجراءات الاحترازية و الوقائية المتخذة من طرف المؤسسة في :

✓ احترام البنود و التشريعات الجبائية خاصة التي تتعلق بالتصريحات الجبائية و أجال دفع الضرائب.

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص 101.

- ✓ توظيف مسيرين جبائيين أكفاء لهم دراية واطلاع بمجمل القواعد الضريبية، وتوفر فيهم مجموعة من المؤهلا أهمها : التحكم في تقنيات التسيير، التحكم في الجباية و التحكم في تقنيات المحاسبة إضافة إلى المعرفة القانونية.
- ✓ اتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات و تفعيل الرقابة الداخلية (أي القدرة على التشخيص الصحيح لمواقع الخطر).
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات تسمح باطلاع المسيرين على أهم المستجدات في الجانب الجبائي و السماح بمعالجة مختلف المعلومات الجبائية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع المستشار الجبائي وتسيير الجيائي و الخطر الجبائي في المبحث الأول، سنحاول في هذا المبحث التعرض لأهم الدراسات التي تناولت موضوع المستشار الجبائي و التسيير الجبائي و المخاطر الجبائية إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة ما بين هاته الدراسات من حيث أوجه التشابه و أوجه الاختلاف فيما بينها .

المطلب الأول: قراءة للدراسات السابقة

أولا: الدراسات السابقة للمستشار جبائي والتسيير الجبائي.

1: دراسة صابر عباس " أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"[1]

الإشكالية المطروحة في هده الدراسة: ما مدى أثر التسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟

تطرق في هده الدراسة إلي معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وذلك بالقيام بممارسات مالية ومحاسبية، ومحاولة الاستفادة من جميع الإمتيازات التي يمنحها القانون الجبائي قوانين الاستثمار،بالإضافة إلي توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدوده، وأهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الاستفادة من جميع التطورات التي شهدها علم التسيير،ويكمن الهدف الأساسي في هدا التسيير في أثره على الأداء المالي للمؤسسة وذلك أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبتالي تأتيره على التوازن المالي، القرارات المالية، قيمة المؤسسة.

[1] صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

2: دراسة لعناق أحمد، "المراجعة الجبائية ودورها في الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة"[1]

الإشكالية المطروحة في هده الدراسة: إلي أي مدى يمكن للمراجعة الجبائية الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة"

قام الباحث بتقسيم هده الدراسة إلي ثلاثة فصول حيث تطرق إلي الجانب المفاهيمي للمراجعة حيث ذكرا أن المؤسسة تقوم بمراجعة محاسبية تخص الجانب المحاسبي والمراجعة الجبائية تخص الجانب الجبائي،وتحدث عن المراجع الجبائي ومهامه ودوره في التسيير الجبائي للمؤسسة وتحقيق الأمن الجبائي والحد من الخطر الحبائي.

3: دراسة ولهي بوعلام "التحكم في تسيير الجبائي لأعباء المؤسسة للمساهمة في إتخاد القرارات"[2]

الإشكالية المطروحة في هده الدراسة هي: إلي أي مدى يمكن أن يساعد التحكم الجيد في التسيير الجبائي لأعباء المؤسسة في صنع القرارات.

تحدث الباحث عن العلاقة بين الجانب القانوني والجبائي للمؤسسة فالمؤسسة تتقيد بالالتزامات قانونية في البداية لتجبر إلي التقيد بالالتزامات جبائية لاحقا، وتطرق إلي شروط قبول الأعباء من الناحية الجبائية وكيفية تسييرها الجبائي بإتباع القوانين التشريعية، وفي الأخير تحدث عن خيار استعانة المؤسسة بالمستشار الجبائي للتقليل من المخاطر الجبائية ودوره في التسيير الجبائي للمؤسسة و إتخاد القرارات.

4: دراسة بن زاوي مُحَّد صابر"فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية"[3]

الإشكالية المطروحة في هده الدراسة هي: **كيف يمكن للمراجعة الخارجية أن تكون أداة فعالة في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية؟**

تحدث الباحث عن تطور المراجعة عبر التاريخ وكذالك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية ومعاملاتها حيث سعت هده الأخيرة إلي الرفع من كفاءتها، وأن المراجع عنصر فعال في المؤسسة، وتطرق إلي التسيير الجبائي والمسير الجبائي ودور المراجعة الخارجية في تفعيل التسيير الجبائي حيث رأى أن المؤسسة حتى تتمكن من الاستفادة من التسيير الجبائي الحقيقي والفعال يجب أن تتعاقد مع المراجع الجبائي الخارجي لتقليل أثار تطبيقات القانون الجبائي عليها.

[1] لعناق أحمد، المراجعة الجبائية ودورها في الحد من المخاطر الجبائية، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012 .

[2] وهلي بوعلام، التحكم في تسيير الجبائي لأعباء المؤسسة للمساهمة في إتخاد القرارات، ملتقى، جامعة المسيلة، منشورة عبر الانترنت، 2015.

[3] بن زاوي مُحَّد صابر،فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرو ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2015.

5: دراسة مُحَّد عادل عياض 2003 " محاولة تحليل التسيير الجبائي و أثاره على المؤسسات " [1]

في هذه الدراسة قام الباحث بمحاولة إيجاد حل للإشكالية التي طرحها و هي " ما هو أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال و كيف يمكن لهذه الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها دون الوقوع في التهرب أو الغش الجبائي؟ "

ابتدأ الباحث الدراسة بالحديث عن التسيير الجبائي للمؤسسات من حيث المفهوم و المبادئ و كيفية إدراج المعطيات الجبائية كمحددات في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات ، لينتقل إلى الحديث عن عناصر النظام الجبائي لشركات الأموال و أهم الآليات المتحكمة في تلك العناصر و الخيارات التي يتيحها التشريع الجبائي الجزائري و تأثيرها على شركات الأموال و مقارنتها بنظيرتها في التشريع الفرنسي ، إضافة لتطرقه إلى السياسات المتبعة للتخفيض من الآثار السلبية للجباية على خزينة المؤسسة و كيفية تسيير نتائجها، ليختتم البحث بالحديث عن تأثير الجباية على مختلف مصادر التمويل .

6: دراسة حميداتو صالح 2012 " دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية " [2]

الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة كانت كاتالي : " إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ؟ "

من أجل مناقشة و تحليل هذا الموضوع قام الباحث بتقسيم البحث إلى أربع فصول ، فخص الفصل الأول بالحديث عن الجوانب النظرية للمراجعة و الجباية من خلال التطرق لأهم المراحل التي تمر بها عملية المراجعة الجبائية لينتقل إلى الحديث عن الخطر و التسيير الجبائي ، و ختام بحثه كان عبارة عن دراسة ميدانية قام بها الباحث لإبراز دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية .

ثانيا: Etudes antérieures de conseiller fiscal et de gestion fiscale.

1. دراسة

Professional qualifications and ethics of tax advisers in Europe[3]

تطرقت الدراسة إلي مجموعة من النقاط عن المستشار الجبائي في أوروبا من تعريفه ومهامه ووظائفه وكيفية الالتحاق ب CFE عبر عدة شروط من بينها فحص في عدة مواضيع منها:

قانون الضرائب، المبادئ المحاسبية

وفي الأخير تحدث عن سلوك مهنة المستشار الجبائي : مسؤولية شخصية، سر المهنة.....إلخ.

---

[1] مُحَّد عادل عياض , محااولة تحليل التسيير و اثاره على المؤسسات , مذكرة ماجيستر غير منشورة , كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية , جامعة ورقلة , الجزائر , 2002 2003.

[2]- حميداتو صالح , دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية , مذكرة ماجيستير , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص محاسبة و جباية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , الجوائر , 17.06.2012

[3] Confederation Fiscale Europeenne , L'article,2012 .

2: دراسة عياش يوسف و بورتوش رباح[1]

L'exercice de la mission d'audit fiscal au sein d'une entreprise : cas de la société les Grands Moulins de Sahel SARL

الإشكالية المطروحة في هده الدراسة: "ما هي أهمية مهمة التدقيق الضريبي داخل الشركة؟

قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلي أربعة فصول

- ✓ تحدث في الفصل الأول عن التدقيق الضريبي وتمثل ذلك في إبلاغ الشركة عن الوضع الضريبي الخاص بها و توفي المعلومات عن مدى مخاطرة الشركة وكذلك مساعدة التدقيق الضريبي في اتخاذ القرارات
- ✓ تطرق في الفصل الثاني إلي خصائص التدقيق الضريبي و المخاطر الضريبية وتقييم أداء التدقيق الضريبي وذلك ب كيفية تخفيض العبئ الضريبي وعدم تعرضها للمخاطر الجبائية (التسيير الجبائي)
- ✓ في الفصل الثالث تطرق إلي نهج التدقيق الضريبي (نهج استقرائي لتحقيق أهدافها) وتقييم مهمة التدقيق الضريبي وذلك بقياس النتائج الإيجابية التي تشكل تقريرا أساسيا
- ✓ الفصل الرابع تحدث عن شركة التدقيق التي تساعد الشركة GMS على تفادي المخاطر الضريبية وقياس النتائج، كما قامت شركة التدقيق بتحليل نتائج IBS IRG TVA TAP توصلت إلي أن الشركة GMS احترمت معدلات الضرائب والقوانين من جهة ومن جهة أخرى لم تحترم مدة إيداع التصريحات مما أدى إلي عقوبتها.

3: دراسة مُحَّد بن حاج ساعد2009"[2]

L audit fiscal dans les PME : proposition d une démarche pour l'expert-comptable "

الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة "كيف يمكن الاستفادة من المراجعة الجبائية في تسيير الخطر الجبائي ؟

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى فصلين ،فصل أول نظري خاص بالإطار النظري للمراجعة الجبائية متضمنا كل من أهداف المراجعة الجبائية،اختلاف و خصوصية المراجعة الجبائية مقارنة مع المراجعة المالية و القانونية ،وبالنسبة للفصل الثاني فقد قام بتخصيصه لمراحل و كيفية سير المراجعة الجبائية و أهم التقنيات المستخدمة فيها من خلال التأكد من تطبيق المؤسسة لمختلف القوانين الجبائية و توفيرها للشروط الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي يمنحها التشريع الجبائي ،و النظام الجبائي الذي تتبعه المؤسسة ثم التطرق لمختلف النتائج و التوصيات .

[1] M.AYACHE Youcef, M. BOURTOUCHE Rabah, L'exercice de la mission d'audit fiscal au sein d'une entreprise : cas de la société les Grands Moulins de Sahel SARL, Mémoire de Master, Faculté des Sciences Economiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, Université Abderrahmane Mira de Bejaia,2016.

[2] M. BEN HADJ SAAD Mohamed, l audit fiscal dans les pme :proposition d une demarche pour l'expert-comptable, memoire pour l'obtention du diplome d'expert-comptable, faculte des sciences economiques et de gestion de sfax, universite de sfax,2009.

4: الدراسة

Accreditation Council for Accountancy and Taxation[1]

(Accredited Tax Advisor)

تطرقت الدراسة إلي مجموعة من النقاط عن المستشار الجبائي المعتمد من تعريفه ومهامه ووظائفه وتحدث كذلك عن كيف تصبح مستشار جبائي معتمد يجب عليك اجتياز اختبار ATA هو اختبار قائم على الكمبيوتر يقدم مرتين في السنة في مراكز الاختبار في جميع أنحاء البلاد، والهدف الذي يسعى إليه ACAT هو ضمان امتلاك جميع الأفراد المعتمدين للمعرفة النظرية والعملية اللازمة ليكونوا ممارسين ناجحين.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة

في هذا المطلب سنحاول استقراء الدراسات السابقة من خلال استعراض أهم نقاط وأوجه التشابه والاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات التي سبق وأن تعرضنا لها في المطلب الأول.

الفرع الأول: أوجه التشابه

1. الدراسات السابقة تعرضت لمفهوم التسيير الجبائي من خلال ضبط مفهوم دقيق له وذكر أهم المبادئ التي يقوم عليها والأهداف الأساسية التي يسعى لتحقيقها.
2. الدراسات السابقة تعرضت لمفهوم الخطر الجبائي و أنواعه وكيفية التعامل معه و الحد منه.
3. الدراسات السابقة تطرقت إلي القوانين الجبائية وهل المؤسسة ملتزمة بهده القوانين.
4. توضيح الدور الفعال الذي يؤديه التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية في اتخاد القرارات وذكر أهم القواعد الأدوات المستخدمة فيه.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

1. اختلاف المجتمع والعينة فالدراسات السابقة اختارت إما شركات أو مدرية الضرائب لقيام بدراساتها.
2. معظم الدراسات السابقة ركزت على المراجعة الجبائية ولم تتحدث عن المستشار الجبائي.
3. بالنسبة للدراسات التي تمحور موضوعها حول التسيير الجبائي اهتمت بشكل كبير بدراسة أثر عامل التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات.

[1] **Accreditation Council for Accountancy and Taxation** (Accredited Tax Advisor).

4. الدراسات التي تمحور موضوعها حول الخطر الجبائي اهتمت لكيفية الحد منه.

- ما يميز دراستنا هو تسليط الضوء على مهنة المستشار الجبائي(الخارجي) ودوره في التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعريف بعدة مفاهيم تتعلق بالمستشار الجبائي والتسيير والمخطر الجبائي، وبينا كيف يتم التسيير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية، كما وضحنا واقع المستشار الجبائي في الجزائر، وقمنا بذكر بعض الدول التي سلطة الضوء على هدا الأخير، كنماذج منها الدول الأوروبية، الكاميرون،تونس، ثم قمنا بعرض كيفية القيام بالتسيير الجبائي، إضافة إلى المخاطر المترتبة عن عدم تطبيق القوانين الجبائية والتي تؤدي إلى تحمل عقوبات وغرامات جبائية.

فعلى المؤسسة التي تريد أن تخفض أعباءها الجبائية أن تطبق التسيير الجبائي الفعال الذي يعمل على تعظيم الإختيار الجبائي من خلال الإختيار الجيد للمستشار الجبائي الذي يضاعف الإمتيازات المالية ويخفف العبئ على المؤسسة ويساعدها على القرارات التي قد تتخذها.

الفصل الثاني :

دراسة دور المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالمستشار الجبائي والتسيير و الخطر الجبائي و أيضا التعرض لمختلف الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة) و التي لها صلة وثيقة و مباشرة بموضوع بحثنا سنخصص هذا الفصل لإسقاط مختلف الحيثيات و المفاهيم النظرية على دراستنا الميدانية من أجل ربط الجوانب النظرية التي قمنا بدراستها مع ما هو موجود فعليا في المؤسسات الاقتصادية .

من أجل هذا ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية على مستشارين جبائيين ومحافظ حسابات والمؤسسات الاقتصادية معتمدين في ذلك على أداتين أساسيتين هما المقابلة الشخصية مع مستشارين جبائيين معتمدين ومسؤولين جبائيين في المؤسسة و الاطلاع على مختلف الوثائق الجبائية من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى هدف البحث .

ولأجل تحقيق ذلك وقع اختيارنا على مستشارين جبائيين معتمدين مثل الأستاذ **سلامي بوبكر** والأستاذ **مُحَمَّد بن هلال** ومحافظ حسابات **الحاج ميموني** وبعض من المؤسسات الاقتصادية، مؤسسة **سونلغاز**،**مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة**، مؤسسة **الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية**،فقمنا بقياس حجم التسيير الجبائي الموجود داخل المؤسسة و ربطه بالمخاطر التي تنتج عند غيابه عن طريق دراساتنا لكفاءات المسير الجبائي ثم الانتقال لتقدير وضعية الوظيفة التسييرية الجبائية للمؤسسة .

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة

للقيام بأي دراسة لابد من إتباع منهج معين، وطريقة معينة، وعينة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث:

المطلب الأول :المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد المنهج المستخدم في الدراسة وكذلك عينة الدراسة.

الفرع الأول :المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل القيام بدراستنا، ومن خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى العينة المكانية والزمنية للدراسة، ولإتمام ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي بالإعتماد على أسلوب مقابلة ، بطرح أسئلة إستقصائية ، والتي تمت مع مستشارين جبائيين ومحافظ حسابات ومؤسسة سونلغاز ومؤسسة مخبر الأشغال العمومية ومؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية، وصولا إلى إختبار الفرضيات.

الفرع الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا :المقابلة الشخصية

لإتمام دراستنا قمنا بإستعمال أداة المقابلة مع مستشارين جبائيين ومحافظ حسابات ومؤسسات إقتصادية لتقصي الحقائق، معتمدين في ذلك على أسئلة إستقصائية وجهت لكل منهم، حول المستشار الجبائي والتسيير الجبائي والمخاطر الجبائية ومدى فعالية المستشار الجبائي في التسيير الجبائي، حيث سمحت لنا هذه الأداة بإتاحة الفرصة للإجابة على عدة أسئلة، تساعد في الحكم على مدى فعالية المستشار الجبائي في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني :طريقة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحديد طرق وأساليب الدراسة والأدوات المستخدمة والتي لا يخلو أي بحث من إستعمالها.

الفرع الاول :مصادر المعلومات

فقد تم الإعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات في هذه الدراسة وسنوضحهم كما يلي:

أولا:المصادر الأولية

بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم إختيار مستشارين جبائيين ومحافظ حسابات ومؤسسات اقتصادية كعينة للدراسة.

ثانيا :المصادر الثانوية

هي تلك المصادر التي إعتمدنا عليها في إعداد بحثنا، متمثلة في مراجع باللغتين العربية والأجنبية بشتى مستوياتها، من الكتب،و رسالات ماجستير وماستر، إضافة إلى مداخلات علمية ومقالات باللغة العربية والأجنبية، إضافة إلى بعض النصوص التنظيمية والتشريعية من الجانب الجبائي، و إلى الدلائل الجبائية .....الخ، و الجريدة الرسمية.

الفرع الثاني :مجتمع الدراسة

يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، و بذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وبناءا على مشكلة الدراسة و أهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مستشارين الجبائيين والمؤسسات الاقتصادية ، وقد تم إجراء مقابلات مع مستشارين جبائيين و محافظ حسابات والمؤسسات الإقتصادية.

عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة إجراء مقابلة مع كل من المستشار الجبائي المعتمد سلامي بوبكر صاحب المدرسة Taxsel Formation والرئيس المؤقت للجمعية الوطنية لمستشارين الجبائيين الجزائريين، ومحافظ الحسبات الحاج ميموني، ورياض دادة موسى مكلف بالدراسات المحاسبية والمالية في مؤسسة سونلغاز، ومُحَّد بن هلال مستشار جبائي معتمد و المسير الجبائي لمؤسسة الجزائرية للجيوفيزيا الأرضية، وصالحي مُحَّد شرف الدين إطار محاسب في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة.

ومن خلال ما تم التمهيد له سنقوم بدراسة ثلاثة مؤسسات، الأولى مؤسسة **سونلغاز** والثانية مؤسسة **الجزائرية للجيوفيزيا**، والثالث مؤسسة **مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة**.

أولا: تعريف المؤسسات محل الدراسة:

1 **تعريف مؤسسة سونلغاز**

بطاقة تقنية للشركة الأم (الشركة القابضة)

تسمى بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز (la societe algerienne de distribution lelctricite et du gaz) و هي مؤسسة وطنية عمومية تابع لمجمع سونلغاز الكبير الناشط في مجال الطاقة الكهرباء و الغاز كانت سابقا تضم الوسط الجزائري فقط لكن منذ 04/04/2017 تم إعادة هيكلة مجمع سونلغاز لغرض التحسين و إرساء تنظيم مرن حيث صادقت الجمعية العامة على امتصاص شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق و شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب من طرف شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط التي تستحوذ أيضا على أسهم سونلغاز في شركة توزيع الكهرباء و الغاز للجزائر العاصمة و بهذا تصبح شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط الشركة الوحيدة الناشطة في مجال توزيع الكهرباء و الغاز بالجزائر مع فرعها الوحيد الذي هو شركة التوزيع للجزائر العاصمة، و تعتبر هذه الشركة شركة قابضة لأنها تمتلك أسهم جميع الشركات الأخرى و تقوم بإدارتها و السيطرة عليها و مراقبتها كما إن هذه الشركة تعتبر شركة أسهم رأس مالها يفوق 64 مليار دج يتواجد مقرها الاجتماعي ب 20 نهج مُحَّد بوضياف – البليدة – تسير عبر 52 مديرية توزيع عبر 48 ولاية موزعة عبر التراب الوطني[1].

2– نشاط الشركة : يكمن نشاطها الأساسي في شراء الطاقتين (الكهرباء و الغاز) و بيعهما للزبائن النهائيين كتوتر عالي و متوسط و منخفض ، ضغط عالي و متوسط و منخفض ، أي أنها تقوم بتسويق الكهرباء و الغاز كما أنها تضمن تطوير و تنمية الشبكات و التركيبات الكهربائية و الغازية و تضمن تلبية متطلبات الربط بجميع أنواع التوترات بالنسبة للكهرباء و الضغوط بالنسبة للغاز[2] .

ولها مهام أخرى منها:

1– تلبية متطلبات الربط بالكهرباء و الغاز في أحسن الظروف.

2– المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيمتها و أهدافها.

3– مرافقة و انجاز مشاريع التنمية في إطار برنامج الدولة.

4– ضمان نوعية و استمرارية الخدمة و ضمان الاستغلال و صيانة شبكات التوزيع.

[1] وثائق المؤسسة سونلغاز.
[2] مرجع سبق ذكره.

5- ضمان أمن و فعالية الشبكات.

6- ضمان التوازن بين الطلب و العرض على الطاقة.

ثانيا : تقديم مديرية التوزيع ورقلة

تعريف الوحدة التابعة

تسمى بمديرية ورقلة (direction Ouargla) كانت سابقا مقسمة إلى مديرية توزيع حضري و مديرية توزيع ريفي، لكن بعد التغيير الذي حدث في مجمع سونلغاز سنة 2017 تم دمج كل من مديرية التوزيع الحضري و الريفي إلى مديرية واحدة و أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز، ومديرية ورقلة هي من بين 52 مديرية تابعة للشركة القابضة الأم البليدة مقرها شارع القدس بورقلة.

2 تعريف مؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة، نشاطها البحث عن المحروقات، مقرها الطريق الوطني رقم 49 عمارة ب سكن رقم 4 ورقلة ومختلف نشاطاتها في الصحراء الجزائرية، وتتعامل مع مؤسسة سونطراك فقط[1].

3 تعريف مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة:

تنتمي وحدة ورقلة إلى مخبر المركزي للأشغال في الجنوب و التي مقرها غرداية، حيث يغطي هذا الأخير عشر(10) ولايات، فبالإضافة إلى ولاية ورقلة و غرداية نجد كل من ولايات:مسيلة، الأغواط، البيض، الوادي، ميلة، أدرار، تمنراست، واليزي[2].

- **نشاط مخبر الأشغال العمومية للجنوب**

يقوم المخبر بمجموعة من الأنشطة و الدراسات أهمها:

- **هندسة التربة**

✓ الهندسة الجيولوجية

✓ الأسس العميقة و السطحية

✓ ديناميك التربة

✓ السدود الترابية

[1] وثائق المؤسسة مؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية .

[2] وثائق المؤسسة مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة.

- **الدراسات الجيوفيزيائية**

✓ التنقيب الكهربائي و الزلزالي(**GEORADAD**)

✓ -تجارب لتحديد الخواص الديناميكية

- **الخبرات و المتابعة و المراقبة**

✓ -الطرق و مدارج الطيران

✓ -الخرسانة

✓ -دروب بالتراب المرصوص

✓ -الأساسات

- **دراسات الطرق**

✓ -الطرق و شبكاتها

✓ -البحث عن المواد

✓ -الدراسة التقنية لمتانة الطرقات

✓ -تدعيم و تقييم الطرقات

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعدما قمنا بتعريف المؤسسات سونلغاز، والجزائرية للجيوفيزيا الأرضية،ومؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة، سنقوم من خلال هذا المبحث إلى عرض النتائج ومناقشتها التي توصلنا إليها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج دور المستشار الجبائي في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية والتي استخلصت عن طريق الأسئلة الإستقصائية، وذلك بعد الزيارة الميدانية للمؤسسات وكذلك لمكتب الخبير المحاسبي، والمستشار الجبائي لمؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية.

- سنقوم بطرح أسئلة تقييمية و إستقصائية لمعرفة عدة متغيرات تخدم الدراسة بغية الوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات.

المحور الأول: من هو المستشار الجبائي وما مدى تأثير مؤهلاته وخبرته على التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية

أولا :أسئلة تقييمية لمعرفة كفاءة ومؤهلات المستشار الجبائي

لتقييم كفاءة ومؤهلات المستشار الجبائي، قمنا بطرح أسئلة إستقصائية على المستشار الجبائي، والمتمثل في شخص الأستاذ سلامي بوبكر، حيث كانت الإجابات كالتالي:

الجدول رقم01: تقييم كفاءة ومؤهلات وخبرة المستشار الجبائي

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	هل تقوم بالإطلاع على قانون المالية السنوي وهل تقوم بإنجاز ملخصات لأهم الضرائب؟
	الجواب	نعم أقوم كل سنة بقراءة قانون المالية وإعداد ملخص وأنشط ملتقيات عن قانون المالية.
02	السؤال	ما هي الشروط الواجب توفرها للحصول على تسيير الجبائي فعال؟
	الجواب	المستوى والمؤهل العلمي والتحكم في تقنيات الجباية و الاطلاع على الجديد في القوانين و تقنيات المحاورة و الاتصال.
03	السؤال	كيف يؤثر اختيار مستشارين جبائيين ذوي كفاءة على التسيير الجبائي للمؤسسة؟
	الجواب	اختيار مستشار جبائي يتمتع بالمستوى العالي و الصمعة الجيدة ضمان تجنب الخطر الجبائي.
04	السؤال	ما مدى انعكاس خبرة المستسار الجبائي على التسيير الجبائي في المؤسسة؟
	الجواب	الخبرة لدى المستشار الجبائي هي مفتاح الحل لكل المشاكل الجبائية للمؤسسة.
05	السؤال	ما هي المشاكل التي يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر وما هي الحلول والتغييرات المقترحة ؟
	الجواب	اكبر مشكل يواجهه المستشار الجبائي في الجزائر جهل المؤسسة لأهمية هده المهنة و الممارسة الغير شريفة و الغير قانونية للمهنة من طرف من لا يملكون الاعتماد و غياب قانون تنظيم المهنة.
06	السؤال	هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد أم أن المكاتب المحاسبية هي التي تقوم بدوره؟

	الجواب	لا يمكن لأي كان أن يقوم بدور المستشار الجبائي إدا لم يكن له الاعتماد من طرف وزارة المالية و له تجربة في ممارسة الجباية حتى و إن كان محاسبا أو خبير محاسب أو محافظ حسابات نظرا للإجراءات الجبائية المعقدة و المتغيرة بسرعة و باستمرار ولدلك من الواجب و الضروري أن تلجأ المؤسسة لخدمات المستشار الجبائي المعتمد لحماية ماليتها و تجنب وضعيات التقويم الإداري.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الاستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال الأسئلة المطروحة على المستشار الجبائي توصلنا من خلال إجابته أنه متحصل على دراسات عليا ولديه خبرة واسعة في هدا المجال، إضافة إلى أنه يقوم بالإطلاع على المستجدات الجبائية وقوانين المالية ويقوم بإعداد ملخصات لأهم الضرائب،كما لحضنا من خلال إجابته أن للمستشار الجبائي الجزائري عدة مشاكل من أبرزها الممارسة الغير شريفة و الغير قانونية للمهنة من طرف من لا يملكون الاعتماد، وأنه من الضروري على كل مؤسسة إقتصادية أن تلجأ لخدمات المستشار الجبائي المعتمد لحماية ماليتها.

الجدول رقم 02: للمستشار الجبائي أهمية ودور فعال في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	من منظورك الشخصي ما هو تعريف التسيير الجبائي؟
	الجواب	التسيير الجبائي هو السهر على احترام و تطبيق القوانين و الإجراءات الجبائية و البحث عن أحسن السبل لدفع اقل مبلغ ممكن في إطار القانون.
02	السؤال	هل التسيير الجبائي يتيح للمؤسسة الحصول على إمتيازات جبائية؟
	الجواب	طبعا حيث أن النظام الجبائي يمنح للمؤسسة عدة امتيازات جبائية وعلى المكلف بالجباية على مستوى المؤسسة استغلالها والاستفادة منها وتوفير مبالغ هامة للمؤسسة.
03	السؤال	كيف يساعد تقرير المستشار الجبائي المؤسسة على إتخاد القرارات ؟
	الجواب	تقرير المستشار الجبائي يسلط الضوء على مناطق الخطر و الأخطاء المرتكبة و إصلاحها و تجنبها ووضع إستراتيجية تسيير جبائي من اجل اكبر نجاعة و عقلانية.
04	السؤال	ما هي أهم مهام المستشار الجبائي للحصول على تسيير جبائي للمؤسسة؟
	الجواب	مهام المستشار الجبائي: التدقيق, الخبرة, التحليل, المقارنة, الاستشارة, المرافقة, الدفاع, التمثيل, إعداد التصريحات, كتابة الرسائل الجبائية و التكوين.
05	السؤال	كيف يمكن للمستشار الجبائي أن يخفض في التكاليف الجبائية للمؤسسة؟

	الجواب	كل خطا يتم تجنبه و كل مادة قانونية تحترم و كل امتياز جبائي تستغله المؤسسة و كل استشارة يقدمها المستشار الجبائي و كل مرافقة و بصفة عامة فإن كل مجهود يقدمه ينعكس عن طريق خفض في نفقات المؤسسة.
06	السؤال	كيف يؤثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة؟
	الجواب	التسيير الجبائي هو جزء هام من الأداء المالي للمؤسسة الذي يهدف إلى الزيادة في الربح و الخفض في النفقات
07	السؤال	ما مدى أهمية المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية ؟
	الجواب	من الناحية الجبائية, المستشار الجبائي هو المصباح الذي ينير مناطق الخطر المالي و يساعد على الرؤية الواضحة و الأمان.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الإستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال الأسئلة المطروحة عليه فيما يخص المحور الثاني"للمستشار الجبائي دور فعال في التسيير الجبائي" توصلنا من خلا أجوبته أن التسيير الجبائي هو تطبيق القوانين الجبائية ومن خلاله يمكن للمؤسسة الإستفادة من إمتيازات الممنوحة لها بشكل جيد، وأن تقرير المستشار الجبائي يسلط الضوء على المخاطر الجبائية و إصلاحها و تجنبها ووضع إستراتيجية تسيير جبائي من اجل تحقيق أكبر نجاعة، ولتخفيض تكاليف الجبائية يجب تجنب الأخطاء وإحترام القوانين، التسيير الجبائي هو جزء هام من الأداء المالي للمؤسسة الذي يهدف إلى الزيادة في الربح و الخفض في النفقات، ويرى أن المستشار الجبائي هو المصباح الذي ينير مناطق الخطر المالي وتحقيق الأمان في المؤسسات الإقتصادية.

الجدول رقم03: للمستشار الجبائي دور فعال في الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	من منظورك الشخصي ماهو المخطر الجبائي ؟
	الجواب	الخطر الجبائي هو كل السلبيات والنفقات والتكاليف الإضافية التي تترتب عن سوء فهم أو عدم احترام نص أو التزام جبائي وعدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وكذلك عدم استغلال الامتياز الجبائي.
03	السؤال	ما هي المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية ؟
	الجواب	خطر التكلفة العالية خطر التقويم من طرف الإدارة

		خطر خسارة النزاع مع الإدارة خطر إدراج المؤسسة في البطاقة الوطنية للغشاشين
04	السؤال	كيف يكتشف المستشار الجبائي الخطر الموجود في المؤسسة؟
	الجواب	عن طريق التدقيق والبحث والاطلاع على نشاط المؤسسة ومقارنة محاسبتها وتصريحاتها مع النصوص القانونية الجبائية وهدا يتطلب التحكم العالي في الجباية و قوانينها من طرف المستشار الجبائي.
05	السؤال	كيف يحد المستشار الجبائي من الخطر الجبائي للمؤسسة ؟
	الجواب	عن طريق التوجيه و النصح و الاستشارة وتوضيح المخاطر بدقة و تحديد أنجع السبل أي اقلها كلفة و خطرا و أكثرها مردودية.
06	السؤال	ما هي الأسباب التي تؤدي إلي تعرض المؤسسة للرقابة الجبائية ؟
	الجواب	الأخطاء المتكررة الخرق المتكرر للقوانين عدم التصريح في الآجال المحددة عدم الرد على طلبات الإدارة سوء التعامل مع موظفي الإدارة سوء مسك المحاسبة غياب الوثائق التبريرية للعمليات المحاسبية العجز المتكرر الرصيد المتزايد للدين عل الرسم على القيمة المضافة
07	السؤال	ما هي الإجراءات التي يقوم بها المستشار الجبائي عند وقوع المؤسسة في خطر جبائي؟
	الجواب	دراسة ظروف وقوع الخطأ و التأكد منه والبحث عن سبل الطعن و أساليب و طرق معالجة الوضعية باستغلال النصوص القانونية التي تكون في صالح المؤسسة مع تحرير التقرير بطريقة مرتبة و منطقية تعتمد على أسلوب الإقناع بكل المبررات و الوثائق و التقدم إلى مصالح الضرائب بحجج صلبة و بأسلوب محترم.
08	السؤال	لماذا القانون الجزائري لا يلزم المؤسسات الاقتصاديةبالتعاقد مع مستشار جبائي معتمد؟
	الجواب	لأن الاستشارة الجبائية خدمة اختيارية إلا انه يمكن إلزامها باللجوء إلى المستشار الجبائي لإعداد و مراقبة و تقديم التصريحات و الطعون و مرافقتها في حالة التحقيق

		الجبائي ولجان الطعن.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الإستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال أجوبة الأستاذ على المحور الثالث توصلنا أن المخطر الجبائي هو كل السلبيات والنفقات والتكاليف الإضافية التي تترتب عن سوء التسيير، ومن بين هذه المخاطر خطر التكلفة العالية، خطر تعرض المؤسسة للتحقيق، ولكشف هذه المخاطر يقوم المستشار الجبائي بالتدقيق والبحث والاطلاع على نشاط المؤسسة ومقارنة محاسبتها وتصريحاتها مع النصوص القانونية الجبائية، ويرى الأستاذ أنه هناك عدة أسباب تؤدي إلي تعرض المؤسسة إلي رقابة جبائية من بينها: الخرق المتكرر للقوانين، عدم التصريح في الآجال المحددة، ووضح الأستاذ أن عدم إلزام المؤسسة الاقتصادية بالتعاقد مع مستشار جبائي معتمد راجع لأن الاستشارة الجبائية خدمة اختيارية إلا انه يمكن إلزامها باللجوء إلى المستشار الجبائي في حالة التحقيق الجبائي.

- بعد ما قمنا بإجراء مقابلة مع المستشار الجبائي سلامي بوبكر من أجل إختبار الفرضيات، ووضح لنا الكثير من النقاط عن المستشار الجبائي والتسيير الجبائي والمخطر الجبائي، وكذلك قمنا بإجراء مقابلة وطرح أسئلة من أجل نفس الهدف على الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات الحاج ميموني هذه الأسئلة لم تكن على أساس المحاور الثلاثة السابقة كانت مختلطة الهدف منها إختبار الفرضيات الثلاثة حيث كانت الإجابة كالتالي:

الجدول رقم 04: أجوبة محافظ الحسبات الحاج ميموني بخصوص المستشار الجبائي والتسيير والمخطر الجبائي

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	هل تقوم بالإطلاع على قانون المالية السنوي وهل تقوم بإنجاز ملخصات لأهم الضرائب؟
	الجواب	نعم.
02	السؤال	ما هي الشروط الواجب توفرها للحصول على تسيير الجبائي فعال؟
	الجواب	معرفة المؤسسة بصفة جيدة من الناحية القانونية والقيام بالتصريحات الخاصة بالمؤسسة في الأجال القانونية والتقليل قدر الإمكان من الأخطاء وكذلك الإطلاع على القوانين الجبائية والقانون التجاري .
03	السؤال	كيف يؤثر اختيار مستشارين جبائيين ذوي كفاءة على التسيير الجبائي للمؤسسة؟
	الجواب	يتم الإختيار على أساس الخبرة المهنية في الميدان والذين سبق لهم ممارسة الوظيفة في الإدارة الضرائب وخاصة الذين تم توظيفهم كمفتشين الضرائب.

04	السؤال	ما هي المشاكل التي يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر وما هي الحلول والتغييرات المقترحة ؟
	الجواب	أولا التشريع الضريبي واسع هناك بعض النصوص متضاربة مع بعضها البعض مما يخلق إشكال في تطبيقها في الميدان. ثانيا عدم التفاهم بين المستشار الجبائي وإدارة الضرائب فيما يخص تطبيق النصوص.
05	السؤال	هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد أم أن المكاتب المحاسبية هي التي تقوم بدوره؟
	الجواب	فيما يخص المؤسسات الكبرى من الضروري تعيين أو توظيف مستشار جبائي للمتابعة اليومية للملفات الجبائية عوض من المكاتب المحاسبية.
06	السؤال	لماذا القانون الجزائري لا يلزم المؤسسات الاقتصاديةبالتعاقد مع مستشار جبائي معتمد؟
	الجواب	لا يوجد قانون يلزم بدالك.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الاستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال أجوبة محافظ حسابات والخبير محاسبي الحاج ميموني توصلنا إلي العديد من النقاط ألا وهي: أنه يقوم بالإطلاع على قانون المالية السنوي ويلخص أهم الضرائب، وأضاف أيضا للحصول على تسيير جبائي فعال في المؤسسة يجب أن تطبق القوانين الجبائية وكل ما كان المستشار الجبائي صاحب خبرة وكفاءة عالية وقد عمل سابقا في إدارة الضرائب ينعكس ذلك على المؤسسة بالإيجاب، ويرى من وجهة نظره أن المشاكل التي يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر مشاكل تشريعية وأخرى مع عمال إدارة الضرائب، وفيما يخص إحتياج المؤسسات الإقتصادية للمستشار الجبائي معتمد : ليس جميع المؤسسات الاقتصادية تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد ولكن المؤسسات الكبرى من الضروري أن تعين مستشار جبائي،

- مقابلة في مؤسسة سونلغاز مع السيد دادة موسى رياض من أجل إختبار الفرضيات وكانت الأسئلة مختلطة من كل فرضية هناك عدة أسئلة وكانت الأجوبة كالتالي:

الجدول رقم 05:أجوبة المحاسب دادة موسى رياض حول التسيير الجبائي في مؤسسة سونلغاز

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	من هو المسؤول عن تسيير الجبائي في مؤسستكم؟
	الجواب	يعتبر المسؤول الأول لتسيير الجبائي في مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز هو قسم المالية

		والمحاسبة.
02	السؤال	من منظورك الشخصي ما هو تعريف التسيير الجبائي؟
	الجواب	هو متابعة جميع حسابات وتصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم وتفادي التهرب الضريبي والغش الجبائي.
03	السؤال	ما هي الشروط الواجب توفرها للحصول على تسيير الجبائي فعال في المؤسسة ؟
	الجواب	• توفر كل المعلومات المالية والمحاسبية الصحيحة فيما يخص الميزانيات وحساب الضرائب. • تصريح برقم الأعمال وجميع الضرائب حسب نوعها في الأجال المجددة من طرف المؤسسة ودفع جميع المستحقات الخاصة بالضرائب (شهرية، فصلية، سنوية).
04	السؤال	هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد (خارجي)؟
	الجواب	ليس بالضرورة، لأن القانون الجبائي واضح وصارم ويمكن تطبيقه وإحترامه بدون اللجوء إلي مستشار جبائي.
05	السؤال	هل التسيير الجبائي يتيح للمؤسسة الحصول على إمتيازات جبائية؟
	الجواب	لا يتيح لها إمتيازات جبائية ولكن يحميها من الوقوع في الخطأ وبالتالي تفادي العقوبات الجبائية.
06	السؤال	من منظورك الشخصي ماهو الخطر الجبائي ؟
	الجواب	هو عدم التصريح بالرقم الأعمال والضرائب بشكل الصحيح(تصريح ناقص) وعدم إحترام الوعاء الضريبي وعدم إحترام أجال دفع التصريحات والمستحقات الضريبية.
07	السؤال	كيف يساهم المستشار الجبائي في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية ؟
	الجواب	• التأكد من صحة رقم الأعمال، والأوعية التي تحسب عليها الضرائب والرسوم. • التأكد من صحة وطريقة حساب الضرائب والرسوم. • التذكير بآجال دفع التصريحات والمستحقات في أجالها الصحيحة • القيام بالتسويات والتصحيحات في حالة وجود تجاوزات.
08	السؤال	ما هي المخاطر الجبائية التي تتعرض لها مؤسستكم؟
	الجواب	لم تتعرض مؤسسة سونلغاز إلي مخاطر جبائية .
09	السؤال	ما هي الأسباب التي تؤدي إلي تعرض المؤسسة للرقابة الجبائية ؟

	الجواب	الغش الجبائي والتهرب الضريبي من خلال تقديم تصريحات خاطئة أو عدم التصريح. عدم التوافق بين الوعاء الضريبي والضريبة.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الإستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال أجوبته توصلنا إلي أن المسؤول عن التسيير الجبائي في مؤسسة سونلغاز هو قسم المالية والمحاسبة وعرف التسيير الجبائي بأنه متابعة لجميع الحسابات والتصريحات، ومن أجل الحصول على تسيير جبائي فعال يجب أن تتوفر جميع المعلومات التالية والمحاسبية وتطبيق القوانين وإلتزام بالتصريحات الجبائية، وأضاف أنه ليس من الضروري على المؤسسات الإقتصادية أن تستعين بالمستشار الجبائي لأن القانون الجبائي واضح وصارم ويمكن تطبيقه وإحترامه بدون اللجوء إلي مستشار جبائي.

- أجرينا مقابلة مع المستشار الجبائي بن هلال مُحَّد وهو المكلف بالتسيير الجبائي في مؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية في مكتبه، وطرحنا له العديد من الأسئلة الهدف منها إختبار الفرضيات والأسئلة كانت مكونة من جميع المحاور،وكانت الإجابة كالتالي:

الجدول رقم 06:أجوبة المستشار الجبائي مُحَّد بن هلال بخصوص المستشار الجبائي والتسيير الجبائي

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	من المسؤول عن التسيير الجبائي في مؤسسة SRL ALGEOLAND ؟
	الجواب	المستشار الجبائي مُحَّد بن هلال.
02	السؤال	هل تقوم بالإطلاع على قانون المالية السنوي وهل تقوم بإنجاز ملخص لأهم الضرائب؟
	الجواب	نعم،الضرائب التي تخضع لها المؤسسات المتعاقد معها.
03	السؤال	ما هي الضرائب التي تخضع لها مؤسستكم؟
	الجواب	الرسم على القيمة المضافة TVA الرسم على النشاط المهني TAP الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.A /IRG.S الضريبة على أرباح الشركاتIBS
04	السؤال	ما هي الشروط الواجب توفرها للحصول على تسيير الجبائي فعال؟

	الجواب	أهم شيء أن يكون المستشار الجبائي دو خبرة كبيرة وكفاءة عالية والمؤسسة حريصة على تطبيق القوانين الجبائية.
05	السؤال	هل المؤسسات الاقتصادية ذات الملكية الخاصة مثل في الجزائر تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد أم أن المكاتب المحاسبية هي التي تقوم بدوره؟
	الجواب	هده إحدى مطالب الجمعية الوطنية للمستشارين الجبائيين الجزائريين، أن تتعاقد المؤسسات بصفة إجبارية مع مستشار الجبائي وخاصة الشركات الأجنبية.
06	السؤال	ماهي المشاكل التي يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر وما هي الحلول والتغييرات المقترحة؟
	الجواب	مشاكل إدارية . المادة 75 من قانون الإجراءات الجبائية،تسهيل تمثيل بدون طلب الوكالة،الصفة تكفي. دخول في لجنة الطعن الضرائب وتسييرها. تمثيل المكلف بالضريبة في القضايا الجبائية في المحكمة.
07	السؤال	هل المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد (خارجي)؟
	الجواب	نعم، من وجهة نظري جميع المؤسسات الإقتصادية تحتاج إلي مستشار جبائي ليراجع ويسير جبايتها.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الاستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال أجوبته توصلنا إلي أنه هو المسير الجبائي للمؤسسة SARL ALGEOLAND، وتعرفنا على الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، وأضاف أن على القانون أن يجبر كل مؤسسة اقتصادية أن تتعاقد مع مستشار جبائي ليقوم بتسيير جبايتها وأن لا تقوم المكاتب المحاسبية بدوره وقد كانت هده النقطة من إحدى مطالب الجمعية الوطنية للمستشارين الجبائيين الجزائريين، وأوضح كذالك عن المشاكل التي يعاني منها المستشار الجبائي الجزائري وأهمها المادة 75 من قانون الإجراءات الجبائية، وذكر في الأخير أن الجمعية لديهم عدة مطالب من أهمها دخول في لجنة الطعن الضرائب وتسييرها، وتمثيل المكلف بالضريبة في القضايا الجبائية في المحكمة.

- مقابلة في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة مع السيد صالحي مُحَّد شرف الدين كونه إطار محاسب في المؤسسة، وطرحنا له العديد من الأسئلة الهدف منها إختبار الفرضيات والأسئلة كانت مكونة من جميع المحاور،وكانت الإجابة كالتالي:

الجدول رقم 07: أجوبة المحاسب صالحي مُحَّد شرف الدين حول التسيير الجبائي في مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة

الرقم	السؤال/الجواب	البيان
01	السؤال	من هو المسؤول عن تسيير الجبائي في مؤسستكم؟
	الجواب	المحاسب المالي هو نفسه المسؤول عن التسيير الجبائي.
02	السؤال	من منظورك الشخصي ما هو تعريف التسيير الجبائي؟
	الجواب	هو مجموع الإجراءات التي تمكن المؤسسة من التقليل من المخاطر الجبائية والوصول إلي التصريح الأمثل للإلتزامات الضريبية.
03	السؤال	ما هي الشروط الواجب توفرها للحصول على تسيير الجبائي فعال في المؤسسة ؟
	الجواب	توفر المعلومات والبيانات المتعلقة بالجباية كفاءة المسير الجبائي كفاءة نظم المراقبة الداخلية في المؤسسة مصداقية المعلومات الجبائية وموضوعيتها
04	السؤال	هل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد (خارجي)؟
	الجواب	ليس جميع المؤسسات فالمؤسسات الإقتصادية العمومية لا تحتاج إلي مستشار جبائي معتمد (خارجي)، لأنها تملك مسيرين جبائيين داخليين.
05	السؤال	كيف يمكن للمسير الجبائي أن يخفض في التكاليف الجبائية للمؤسسة؟
	الجواب	البحث عن الأنشطة التي تمنح للمؤسسة الحصول على إمتيازات جبائية، وتطبيق القوانين الجبائية. رفع نسبة الإستثمارات وبالتالي إرتفاع الاهتلاكات وبالتالي التقليل من الأعباء الجبائية كالضريبة على الأرباح.
06	السؤال	ما هي الضرائب التي تخضع لها مؤسستكم ؟
	الجواب	الرسم على القيمة المضافة TVA

		الرسم على النشاط المهني TAP الضريبة على الدخل الإجمالي IRG الضريبة على أرباح الشركات IBS
07	السؤال	كيف يساهم المسير الجبائي في حماية المؤسسة من المخاطر الجبائية ؟
	الجواب	بالمراجعة اليومية وتطبيق القوانين.
08	السؤال	كيف يؤثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة؟
	الجواب	هناك علاقة طردية بين التسيير الجبائي والأداء المالي للمؤسسة فكلما كان التسيير الجبائي فعال كان الأداء المالي جيد والعكس صحيح.
09	السؤال	من منظورك الشخصي ماهو الخطر الجبائي ؟
	الجواب	هو كل عملية أو حدث يمكن أن يترتب من خلال غرامات وعقوبات جبائية أو تؤدي إلي زيادة في نسبة الضرائب ويشكل عبئ إضافي على المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة الاستقصائية والمقابلة الشفهية

التعليق:

من خلال أجوبته استخلصنا أن المحاسب المالي هو المكلف بالتسيير الجبائي في المؤسسة، وأن المؤسسات الإقتصادية في الجزائر وخاصة العمومية لا تحتاج إلي المستشار جبائي لأنها تملك مسيرين جبائين داخل المؤسسة وهم عبارة عن محاسبين، وأوضح أنه للتخفيض تكاليف الجبائية للمؤسسة يجب البحث عن الأنشطة التي تمكن المؤسسة من الحصول على إمتيازات جبائية وكذلك رفع نسبة الإستثمارات، ولحماية المؤسسة من المخاطر الجبائية يجب تطبيق القوانين.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المطلب سوف نحاول تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، إضافة إلى ربط النتائج بالفرضيات، ختاما بأهم الإستنتاجات المتوصل إليها.

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات

قمنا بتحديد دراسة للمؤسسات سونلغاز ومخبر الأشغال العمومية للجنوب وجدة ورقلة، وذلك لإحتوائها على مسير جبائي داخلي،وكذلك مؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية لتعاقدها مع المستشار الجبائي الخارجي

الذي يخدم موضوع بحثنا، فقمنا بطرح أسئلة وتحصلنا على إجابات، وقمنا بدراستها بغية الوصول إلى إثبات صحة الفرضيات أو نفيها.

أولا: بدأنا بدراسة العامل البشري الذي له علاقة بالمجال الجبائي ، بإعتباره هو الأساس لسير العمل الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، حيث قمنا بطرح أسئلة مختلفة على المستشار الجبائي الخارجي والخبير المحاسبي والمسيرون الجبائيون للمؤسسات الإقتصادية وذلك لمعرفة نقاط الضعف ونقاط القوة، حيث كانت إجاباتهم كلها إجابية ودقيقة وهدا راجع لخبرتهم وكفاءتهم وملتزمين بالقوانين وبمواعيد وضع التصريحات وأداء مهامهم بكل دقة وكفاءة، وهدا ما يثبت صحة الفرضية الأولى" من هو المستشار الجبائي وما مدى تأثير مؤهلاته وخبرته على التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية."

ثانيا: قمنا بدراسة دور وأهمية المستشار الجبائي في التسيير الجبائي الفعال للمؤسسات الاقتصادية والذي هو أساس دراستنا،وذلك من خلال طرح أسئلة إستقصائية على نفس العينة السابقة وكانت لدينا العديد من الأجوبة المختلفة فالمستشارين الجبائيين يرون أنه من الضروري على كل مؤسسة إقتصادية أن تتعاقد مع مستشار جبائي (خارجي) ليسير لها جبايتها، ولكن للميسرين الجبائيين في المؤسسات الإقتصادية وخاصة منها العمومية رأي مختلف حيث يرون أن القوانين الجبائية واضحة وسهل تطبيقها من طرف المحاسب المالي وهو المكلف بالتسيير الجبائي ومن خلال ذلك فإن المؤسسات الإقتصادية العمومية لا تحتاج إلي مستشار جبائي (خارجي)، (وهدا ما هو موجود في الواقع)، فيما أوضح الخبير المحاسبي أن المؤسسات الكبرى من الضروري أن تتعاقد مع مستشار الجبائي للتسيير جبايتها، ومن خلال هدا يتضح أن الفرضية الثانية ليست صحيحة مئة بالمئة لأن أغلب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تحتاج إلي مستشار جبائي "للمستشار الجبائي أهمية ودور فعال في التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية".

ثالثا: قمنا بدراسة دور المستشار الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسات الإقتصادية وذلك من خلال طرح أسئلة إستقصائية على نفس العينة السابقة ومن خلال الأجوبة فإن المؤسسات الإقتصادية في الجزائر عندما تقع في خطر جبائي أو نزاع مع إدارة الضرائب تستعين أو تلجأ إلي المستشار الجبائي لخبرته وكفاءته في هدا المجال، وهدا ما يثبت صحة الفرضية الثالث "للمستشار الجبائي دور فعال في الحد من المخاطر الجبائية في المؤسسات الإقتصادية".

الفرع الثاني: الاستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج التي توصلنا إليها بعد ربط النتائج بالفرضيات، تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

أولا: يجب عل المستشار الجبائي أن يكون دو كفاءة عالية وخبرة واسعة في الجباية وعلى دراية ومواكبة جميع التطورات التي تحصل على مستوى القوانين الجبائية وهدا ينعكس على المؤسسة وعلى تسييرها الجبائي الفعال يعني علاقة طردية كلما كان مستوى المستشار الجبائي عالي وصاحب خبرة وكفاءة كلما كان التسيير الجبائي في المؤسسة جيد.

ثانيا: هناك نوعين من المؤسسات الاقتصادية المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة مثل (SARL) بالنسبة لهده الأخيرة هناك مؤسسات تتعاقد مع المستشار الجبائي المؤسسات الكبرى ويكون للمستشار الجبائي دور فعال في تسيير جبايتها عكس المؤسسات الصغيرة صاحبة الملكية الخاصة فإن المكاتب المحاسبية التي تتعاقد معها للمسك محاسبتها هي في نفس الوقت تتكفل بتسيير جبايتها يعني قد تحتاج إلي مستشار جبائي في حالة الوقع في نزاع مع إدارة الضرائب، لكن المؤسسات الاقتصادية العمومية لا تحتاج إلي مستشار الجبائي لأن قسم المالية والمحاسبة هو المكلف بتسيير جبايتها يعني أن المحاسب هو نفسه المسير الجبائي، ومن هدا نستنتج أن أهمية المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية تختلف من مؤسسة إلي أخرى يعني قد نجد مؤسسات تهتم وتحتاج إلي مستشار جبائي وهناك العكس توجد مؤسسات اقتصادية وخاصة العمومية المستشار الجبائي ليس له أهمية ولا دور في تسيير جبايتها.

ثالثا: هدف المؤسسة من التعاقد مع مستشار جبائي هو تسيير جبايتها و تخفيض تكاليفها الجبائية وكيفية التعامل مع المخطر الجبائي والحد منه فالمستشار الجبائي لديه دور كبير في معالجة الأخطاء الجبائية وذلك بالمتابعة اليومية لعمليات المؤسسة والتدقيق والقيام بالمراجعة الجبائية لها، وكذلك نصحها بإجراء مشاريع وإستثمارات تمنحها امتيازات جبائية مثل الإعفاء من تسديد ضرائب للفترة ومن خلالها تستفيد من تحقيق أرباح كبيرة، وكذالك يدافع عن المؤسسة أمام إدارة الضرائب في حالة وقوع نزاع بين الطرفين فالمؤسسة تحتاج إلي خبرته في القضايا الجبائية.

رابعا: وفي الأخير الجمعية الوطنية للمستشارين الجبائين تواجهها عدة مشاكل وخاصة في التشريع والقوانين الجبائية ولديها عدة مطالب من أجل تغيير بعض القوانين وإعطاء المستشار الجبائي حقه وكل شخص يقوم بعمله فمن

وجهة نظرهم أن مهام المحاسب في المؤسسة تكون في المسك المحاسبي وإعداد الميزانيات فأما الجانب الجبائي فيقوم به المستشار الجبائي من حساب الضرائب وإعداد التصريحات.

خلاصة الفصل:

بعد القيام بدراستنا الميدانية في المؤسسات سونلغاز، ومخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة، ومؤسسة الجزائرية للجيوفيزياء الأرضية، وإجراء مقابلة شفهية و طرح أسئلة إستقصائية على المستشارين الجبائيين سلامي بوبكر، ومُحَمَّد بن هلال، والخبير المحاسبي الحاج ميموني، تبين لنا أن مؤهلات وخبرة المستشار الجبائي أو المسير الجبائي تلعب دورا كبير في فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة، وأن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تختلف في حاجتها للمستشار الجبائي فالمؤسسات الاقتصادية العمومية المحاسب هو نفسه المسير الجبائي أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة فهناك من تتعاقد مع مستشار الجبائي وهناك من المكاتب المحاسبية هي التي تتكفل بالجانب الجبائي، وللمستشار الجبائي دور كبير في الحد من المخاطر الجبائية وذلك راجع لخبرته وكفاءته وتمكنه في الجانب الجبائي.

خاتمة

تهدف المؤسسات الإقتصادية إلى تحقيق أقصى ربحية وبالتالي تحقيق وفرة في التكاليف، وبما أن الجباية قيد لا مهرب منه، تسعى المؤسسات الإقتصادية إلى محاولة تسييرها والتقليل منها، وذلك بإتباع مختلف الطرق والأساليب القانونية وغير القانونية، بغية تحقيق هدفها الأساسي والجوهري والمتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن، وتتمثل الطرق الغير قانونية في الغش الجبائي الذي يساهم في عملية التظليل والإنقاص في الأوعية الجبائية وتخفيض رقم الأعمال، أما الطرق القانونية فتتمثل في التهرب الجبائي الذي يهدف إلى إستغلال الثغرات القانونية الممكنة، والتي تساهم في التقليل من التكاليف الجبائية، وهناك طرق أخرى مثلى تساهم في تحسين الصورة الجبائية للمؤسسة أمام إدارة الضرائب، تتمثل في التسيير الجبائي، ولمعرفة مدى نجاعة هذا الأخير تقوم المؤسسة بإستعمال المراجعة الجبائية سواء كانت داخلية أو خارجية (المستشار الجبائي)، والتي تستعمل تقنيات ومعايير تهدف إلى التأكد من مدى صحة المعلومات المدلى بها للإدارة الجبائية، وهذا ضمان لتحسين صورتها الجبائية، ومن هنا طرحنا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجبائي الفعال في المؤسسات الإقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية التالية والإشكاليات الفرعية المنبثقة منها، درسنا بعض النقاط التي تثبت وتنفي صحة الفرضيات وتحليلها،وتوصلنا إلى بعض النتائج، على أن خبرة وكفاءة المستشار الجبائي لديها دور كبير في تحقيق تسيير جبائي فعال في مؤسسة، وأن المؤسسات الاقتصادية وخاصة العمومية لا تعتمد على مستشار جبائي للتسيير جبايتها، وتكمن أهمية ودور المستشار الجبائي الجزائري في كيفية تسيير المخاطر الجبائية خاصة في حالة نزاع مع إدارة الضرائب.

نتائج الدراسة

- مؤهلات وخبرة المستشار الجبائي تساهم بشكل في التسيير الجبائي الفعال في المؤسسات الاقتصادية.
- المؤسسات الاقتصادية الخاصة والمؤسسات الكبرى تتعامل وتحتاج للمستشار الجبائي أكثر من المؤسسات العمومية.
- جميع المؤسسات الاقتصادية عند وقوعها في مخطر جبائي او نزاع مع ادارة الضرائب تلجأ للمستشار الجبائي لحل هدا النزاع والحد من المخطر الجبائي بحكم خبرته وكفاءته في هدا المجال.

كما خلصنا إلي جملة من التوصيات وهي كالتالي:

- تأهيل وتدريب القائمين بأعمال التسيير الجبائي بالمؤسسة وكذلك المحاسبين فيها، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، إضافة إلى تمكينهم من الجانب الجبائي للعمل والتجاوب مع كل الحالات بكل سلامة وأريحية.

- الفصل بين العمل الجبائي والمحاسبي في المؤسسات يعني المحاسب يهتم بالمحاسبة والمستشار الجبائي يهتم بالجانب الجبائي.
- تعديل في بعض القوانين الجبائية مثل السماح للمستشار الجبائي بتمثيل المكلف بالضريبة في المحاكم (القضايا الجبائية).
- في حالة التعامل مع مستشار جبائي، فعلى المؤسسة أن تبحث عن من يتصف بالخبرة والكفاءة، إضافة إلى مستوى علمي يرقى لأداء الأعمال الجبائية، إضافة إلى حرص دائم في الإطلاع على المستجدات الجبائية والمحاسبية، وكل ما من شأنه أن يساهم في تقليل المخطر الجبائي.
- محاولة توفير كل الإمكانيات اللازمة والتي تساهم في تحقيق تسيير جبائي عالي من الجودة، والذي ينعكس إيجابا على جودة التصريحات الجبائية، وبالتالي تحسين صورة المؤسسة لدى الإدارة الجبائية.

أفاق البحث

تناولت هده المذكرة ، موضوع مساهمة المستشار الجبائي في التسيير الجلائي الفعال في المؤسسات الاقتصادية والذي يعتبر هدا الموضوع مثير للجدل وهدا نظرا للصعوبات التي يواجهها المستشار الجبائي في الجزائر وكذلك غياب ثقافة مهنة المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولهذا نقترح جملة من النقاط التي يمكن تناولها مستقبلا

- تسليط الضوء والتركيز على مهنة المستشار الجبائي.
- نشر ثقافة مهنة المستشار الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.

وختاما:

وفي آخر المطاف نأمل من خلال القيام بهذه الدراسة، أن نكون قد سلكنا مسلكا لم يسلكه سابقينا في مهنة المستشار الجبائي، كما نأمل أن تكون دراستنا هذه منطلقا لبحوث أخرى مستقبلية مختلفة تساهم في إثراء لجانب الجبائي.

قائمة المراجع

- **الكتب:**

1. أوسرير منور ،مُحَّد حمو، **جباية المؤسسات**، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية، 2009.
2. بوزيدي حميدة ، **جباية المؤسسات**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
3. حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**،طبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية،2010-2012.
4. محرزي مُحَّد عباس ، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.
5. عايدة سيد خطاب، **الإدارة والتخطيط الإستراتيجي**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى،1985

- **البحوث الجامعية:**

✓ **مذكرات الماجيستر**

6. حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية** , مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص محاسبة و جباية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر ،2012.
7. عياض مُحَّد عادل، **محاولة تحليل التسيير و أثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجيستر غير منشورة , كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية , جامعة ورقلة , الجزائر , 2002 2003
8. عباسي صابر، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة ورقلة , الجزائر 2012/2011

- **ماستر:**

9. بن زاوي مُحَّد صابر،**فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2015.
10. لعناق أحمد، **المراجعة الجبائية ودورها في الحد من المخاطر الجبائية**، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

- **الملتقيات:**

11. دشاش عبد القادر ،تسيير الخطر الضريبي في المؤسسات ،مداخلة (عنوان الملتقى)كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية جامعة ورقلة 2010
12. زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية , جامعة المسيلة , الجزائر , 15/14 أفريل 2009 .
13. وهلي بوعلام، **التحكم في تسيير الجبائي لأعباء المؤسسة للمساهمة في إتخاد القرارات**، جامعة المسيلة، منشورة عبر الانترنت، 2015.

- **المقابلات الشفوية:**

14. بن هلال مُحَمَّد، مستشار جبائي، **التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية**، مكتبه، 20/05/2019، (مقابلة شخصية).
15. دادة موسى رياض، محاسب، **التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية**، مؤسسة سونلغاز، 27/05/2019، (مقابلة شخصية).
16. سلامي بوبكر، مستشار جبائي، **تعرف على مهنة المستشار الجبائي**، عبر الفايسبوك، 01/04/2019، (مقابلة شخصية).
17. صالحي مُحَمَّد شرف الذين، محاسب، **التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية**، مؤسسة مخبر الأشغال العمومية للجنوب وحدة ورقلة، 23/05/2019، (مقابلة شخصية).
18. ميموني الحاج ، خبير محاسبي ومحافظ حسابات، **التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية**، مكتبه، 21/05/2019، (مقابلة شخصية).

- **القرارات القوانين المراسيم:**

19. الجزائر، وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ،الجمهورية الجزائرية الديموقرا طية 2019.
20. الجزائر، وزارة المالية، قانون الإجراءات الجبائية 2019.

- **الجرائد والمجلات:**

21. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 13- 16 لسنة 1960، قانون 34 لسنة 1960
22. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، قانون السنة المالية 1971.
23. صابر عباسي , محمود فوزي شعوبي . أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة – الجزائر , الباحث , عدد 12 جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر ,2013

- اللغة الأجنبية

- **LES LIVERS**

22.Christine Collette, Gestion Fiscale des entreprises, Paris, Année1998.

- **Les Revues**

23.**Accreditation Council for Accountancy and Taxation (ACAT).**

24.**CFE Tax Advisers Europe.**

- **Les These**

25.**M.AYACHE Youcef**, **M. BOURTOUCHE Rabah**, **L'exercice de la mission d'audit fiscal au sein d'une entreprise : cas de la société les Grands Moulins de Sahel SARL, Mémoire de Master, Université Abderrahmane Mira de Bejaia,2016.**

26.**M. MOHAMED BEN HADJ SAAD**, **L audit fiscal dans les PME :proposition d une démarche pour l'expert–comptable**, **MEMOIRE POUR L'OBTENTION DU DIPLOME D'EXPERT-COMPTABLE, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION DE SFAX, UNIVERSITE DE SFAX,2009.**

- **Lois et décrets**

27.**LOI N ° 2011/010 DU 06 MAI 2011 FIXANT L'ORGANISATION ET LES MODALITES D'EXERCICE DE LA PROFESSION DE CONSEIL FISCAL AU CAMEROUN**

- **WEB**

28.**https://www.investopedia.com/terms/t/taxadvisor.asp**

الملحق

القانون الأساسي
للجمعية الوطنية للمستشارين الجبائيين الجزائري

وفقا للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 03 ديسمبر 2017

بالمعهد العالي للتسيير والتخطيط

(برج الكيفان ولاية الجزائر)

الباب الأول

الفصل الأول

أحكام عامة

التسمية، الموضوع، الهدف، المقر، مدة عمل الجمعية و هدفه

المادة الثانية: تسمية الجمعية: الجمعية الوطنية للمستشارين الجبائيين الجزائريين.

المادة الثالثة: الجمعية ذات طابع مهني، يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مربح من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية ودون المساس بالنظام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة الرابعة: الهدف الرئيس للجمعية يتمحور لا سيما في:

- تطوير ممارسة مهنة الاستشارة و الخدمات الجبائية و الضريبية بصفة عامة و تسهيل وصول الاعضاء المنخرطين إلى التزاماتهم الإدارية و القانونية.
- تطوير نشاط التكوين وما يتصل به من أنشطة لأعضائه وأعضاء الجمعيات ومجموعات المهنيين في مجالات المالية والمحاسبة والضرائب.
- تتقرح على السلطات المختصة صياغة نصوص القوانين و اللوائح التي تهدف إلى تطوير المهنة و شروط ممارستها.

وتتعهد الجمعية بأن لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير ما صرحت به.

المادة الخامسة: المقر: حدد مقر الجمعية بحي 444 مسكن عمارة ب، رقم 24، سعيد حمدين، ولاية الجزائر

لا يمكن نقل هذا المقر الا بقرار من الجمعية العامة.

المادة السادسة: مدة الجمعية: حددت مدة الجمعية بتسعة وتسعين (99) عاما، ابتداءا من تاريخ اعتمادها، ما عدا في حالتي الحل المسبق، أو التمديد، المنصوص عليهما في القانون الأساسي الحالي، كما سيأتي بيانه.

المادة السابعة: تتمتع الجمعية بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وهي تمارس نشاطها على مستوى كامل التراب الوطني

المادة الثامنة: يسمح للجمعية بإصدار ونشر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والثوابت الوطنية والقوانين المعمول بها.

على أن يكون البيان الرئيسي محررا باللغة العربية.

الفصل الثاني

شروط وكيفيات انضمام وانسحاب الأعضاء وواجباتهم وحقوقهم

المادة التاسعة: تتكون الجمعية من أعضاء مؤسسين وأعضاء ناشطين وأعضاء شرفيين.
تمنح مداولة الجمعية العامة صفة العضو الشرفي بناء على اقتراح مكتب الجمعية.

المادة العاشرة: زيادة على الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به، لاسيما المادة 4 من القانون رقم12
يجب أن تتوفر في العضو الناشط في الجمعية :

أن يكون حائزا على الاعتماد من المديرية العامة للضرائب لممارسة مهنة المستشار الجبائي
المادة الحادية عشر: يتم الانضمام إلى الجمعية بطلب كتابي يوقعه صاحب الطلب، ويقبله مكتب الجمعية.
تثبت صفة العضو بمنح بطاقة الانخراط.

المادة الثانية عشر: تفقد صفة العضو في الجمعية للأسباب الآتية:
-الاستقالة المقدمة كتابيا.
-الوفاة.
-عدم دفع الاشتراكات لمدة سنتين
- سحب الاعتماد من طرف السلطة المختصة للمستشارين الجبائيين.
-حل الجمعية.

المادة الثالثة عشر: كل عضو له الحق في التصويت والترشح على جميع مستويات الجمعية شريطة:
-استيفاء دفع الاشتراكات.
.- أن لا يكون قد تغيب أكثر من ثلاث مرات بعد ارسال إخطارات لحضور اجتماعات الجمعية العامة العادية و غير العادية إلا بعذر مبرر و مقبول من طرف المكتب الوطني.

الباب الثاني

تنظيم وسير أجهزة الجمعية

تضم الجمعية: جمعية عامة ومجلس وطني، ومكتب تنفيذي.

الفصل الأول
الجمعية العامة

المادة الرابعة عشر: تضم الجمعية العامة كل الأعضاء الجمعية المنخرطين وأعضاء الهيئة التنفيذية.

المادة الخامسة عشر: المدة الانتخابية هي: ثلاث (03) سنوات.

المادة السادسة عشر: تتكفل الجمعية العامة بما يلي:
-الإدلاء برأيها فيما يخص جدول ونتائج النشاطات، تقارير التسيير المالي، والوضعية الأدبية للجمعية.
-المصادقة على القوانين الأساسية والنظام الداخلي للجمعية، بالإضافة إلى تعديلاتها.
-القيام بانتخاب المكتب التنفيذي، وكذا تجديده.
-المصادقة على قرارات المكتب التنفيذي بخصوص تنظيم هياكل الجمعية وتمثيلها المحلي.
-قبول الهبات والوصايا عندما تقدم بإثباتات وشروط، وبعد التحقق من عدم تنافيها مع الأهداف المسطرة للجمعية.
-الموافقة ومتابعة عملية اقتناء العقارات.
-دراسة الطعون المقدمة فيما يخص الانضمام إلى الجمعية.
-البث النهائي في قضايا الانضباط.
-تحديد مبلغ الاشتراكات السنوية.

المادة السابعة عشر: تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية على الأقل مرة في السنة، وتجتمع في دورة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بطلب من:
رئيس الجمعية،
وبطلب من ما لا يقل عن نصف أعضاء المكتب زائد عضو واحد
أو بطلب من ما لا يقل عن ثلث أعضائها

المادة الثامنة عشر: تستدعى الجمعية العامة وفقا لحكام المادة 17 من هذا القانون، وتسجل الاستدعاءات في سجل المداولات وترسل كتابيا مرفقة بجدول الأعمال إلى عناوين أعضاء الجمعية العامة في أجل أقصاه ثلاثين يوما (30).

المادة التاسعة عشر: لا يمكن للجمعية العامة المداولة بصفة مقبولة عند الاستدعاء الأول إ لا بحضور ما لا يقل عن نصف أعضائها من أعضائها؛ وإذا لم يكتمل النصاب، تستدعى الجمعية العامة مرة ثانية في أجل أقصاه خمسة عشر يوما قبل موعد الاجتماع، عندها يمكن للجمعية العامة المداولة مهما كان عدد حضور أعضائها.

المادة العشرين: تتخذ القرارات بأغلبية 50 % زائد (+) واحد (01) من مجموع أعضاء الجمعية العامة الحاضرين في الاجتماع، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجح.
يمكن للعضو الغائب توكيل أحد الأعضاء الحاضرين كتابيا للتصويت مكانه، ويكون له الحق في وكالة واحدة وصالحة لجلسة واحدة فقط.

المادة الواحدة والعشرون: لا يشارك في التصويت ولا ينتخب عليه على مستوى الهيئات التنفيذية كل من لم يستوفي اشتراكاته.

المادة الثانية والعشرون: تسجل المداولات وفق التسلسل الزمني في سجل المداولات، وتكون ممضاة من قبل الأعضاء الحاضرين في الاجتماع.

المادة الثالثة والعشرون: يساعد الجمعية العامة لجان دائمة، مكلفة بدراسة المسائل المتعلقة والمرتبطة بأهداف الجمعية وتحدد كما يلي:

- لجنة الشؤون القانونية
- اللجنة التأديبية
- لجنة الدورات التدريبية والتكوينية والانشطة الثقافية والرياضية.
- لجنة العلاقات الخارجية

تتشكل كل لجنة من خمسة أعضاء من ذوي الدراية او الاختصاص، يعينهم المجلس الوطني، تنتخب كل لجنة رئيسها ومقررها، وتحدد نظامها الداخلي، وتجتمع بطلب من رئيسها أو من أغلبية أعضائها أو من رئيس الجمعية.
توافق مدة هذه اللجان مدة نفس مدة الجمعية العامة، يصادق المجلس الوطني على تقاريرها.

الفصل الثاني

المكتب التنفيذي الوطني

المادة الرابعة والعشرون: يقود الجمعية ويديرها مكتب متكون من:

- **الرئيس.**
- **النائب الاول للرئيس.**
- **النائب الثاني للرئيس.**
- **الامين العام.**
- **نائب الامين العام.**
- **امين الخزينة.**
- **نائب امين الخزينة.**

المادة الخامسة والعشرون: يتم انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي من قبل الجمعية العامة حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه، لمدة ثلاث (03) سنوات، وقابلة للتجديد مرتين على الأكثر.

المادة السادسة والعشرون: يكلف المكتب ويسهر عل تحقيق ما يلي:

- يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي، والسهر على احترامها.
- تنفيذ قرارات الجمعية العامة و السهر على تطبيقها.
- تسيير ممتلكات الجمعية.
- تحديد الاختصاصات لكل نائب ومهام المساعدين.
- إعداد مشروع النظام الداخلي.
- اقتراح تعديلات القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- تحديد مبالغ النفقات.
- اقتراح للجمعية العامة كل الإجراءات لتحسين عملية تنظيم وتنصيب أجهزة الجمعية.
- دراسة حالات شطب أي عضو في الجمعية يرتكب مخالفة خطيرة.
- إعداد برنامج عمل الجمعية.

يجتمع المكتب مرة واحد على الاقل في كل ثلاثة أشهر في جلسة عادية بناءا على دعوى من رئيسه، ويجوز أن يجتمع في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة بناءا على طلب الرئيس أو أربعة من أعضائه.

المادة السابعة والعشرون: لا تصح مداولات المكتب إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل. تتخذ قرارته بأغلبية 50 % زائد (+) واحد (01) من الأعضاء الحاضرين و في حالة تعادل الاصوات، يكون للرئيس الصوت المرجح.

- يمثل الرئيس الجمعية في جميع أعمال الحياة المدنية للجمعية لدى السلطات والإدارات العمومية وله صفة التمثيل القضائي باسم الجمعية.
- عليه الاشتراك في التأمين لضمان العواقب المترتبة على مسؤوليته المدنية.
- يقوم بدعوة اجتماعات هيئات الجمعية، ورئاسة وادارة الاجتماعات.
- يقوم باقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة وتنشيط وتنسيق أنشطة جميع أجهزة الجمعية.
- اعداد تقارير نصف سنوية عن عمل الجمعية.
- إحالة أي معلومات إلى السلطة الإدارية المختصة.
- إعداد التقرير الأدبي والمالي ورفعه إلى الجمعية العامة للموافقة عليه.
- إبلاغ السلطة العامة المختصة بأي تغيير في القانون الاساسي وأي تغيير في المكتب التنفيذي في أجل أقصاه ثلاثون يوما (30) من صدور القرار.
- فتح حساب جاري واحد لدى بنك وطني عمومي
- ممارسة مهام التسيير والادارة على عمال وموظفي الجمعية.
- يكلف بأي مهمة يمكن ان تعهد إليه من قبل المجلس الوطني أو الجمعية العامة.
- في حالة غياب الرئيس أو مرضه يحل محله نائبه الاول، وفي حالة تعذره كذلك يحل محله النائب الثاني.

المادة الثامنة والعشرون: يتولى الأمين العام بمساعدة نائبه جميع المهام الإدارية ويتولى ما يلي:

- مسك بطاقية قائمة المنخرطين، وحفظ وتسيير ملفات العضوية.
- معالجة البريد وتسيير المحفوظات والوثائق.
- مسك سجل المداولات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة.
- تحرير محاضر المداولات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة.
- حفظ نسخة القانون الأساس، والتعديلات اللاحقة له.

المادة التاسعة والعشرون: يتولى أمين الخزينة بمعونة أمين المال المساعد المسائل المالية والمحاسبة، فهو مكلف بمايلي:

- تحصيل الاشتراكات.
- تسيير الأموال، جرد وضبط أملاك الجمعية المنقولة والعقارية.
- مسك صندوق النفقات.
- إعداد التقارير المالية.

المادة الثلاثون: يوقع أمين الخزينة سندات النفقات، وفي حالة وقوع مانع يوقعها أمين الخزينة المساعد، ويصادق عليها رئيس الجمعية أو أحد نوابه.

الفصل الثالث

المجلس الوطني للجمعية

المادة الواحدة والثلاثون: للجمعية مجلس وطني يتألف من ثلاثين (30) عضوا تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث (03) سنوات ويترأسه رئيس الجمعية.

المادة الثانية والثلاثون: يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه على الأقل مرة كل ستة أشهر أو بناء على طلب خطي موجه إلى رئيسه من طرف اغلبية 50 % زائد (+) واحد (01) من اعضائه.

المادة الثالثة والثلاثون: المجلس مسؤول عن:

أي مهمة تسندها إليه الجمعية العامة بناء على اقتراح من رئيس الجمعية .ويخول له القيام بجميع الأعمال التي لا تدخل ضمن صلاحيات الجمعية العامة . ويراقب عمل أعضاء المكتب الوطني كما يحق له طلب تقرير من هذا الاخير .ويعد التقارير المالية للسنة المنتهية.

الفصل الرابع

التنظيم الفرعي الداخلي للجمعية وتحديد مناطقه

المادة الرابعة والثلاثون: تتوزع الجمعية على المستوى الوطني إلى أربع مناطق:

المنطقة الأولى: (الوسط) وتشمل الولايات التالية:

الجزائر العاصمة، بومرداس، البليدة، تيبازة، تيزي وزو، البويرة، المدية، عين الدفلى، تيسمسيلت، الجلفة والمسيلة.

المنطقة الثانية: (شمال غرب) وتشمل الولايات التالية:

الشلف، مستغانم، غليزان، تيارت، وهران، معسكر، عين تموشنت، تلمسان، سيدي بلعباس، سعيدة.

المنطقة الثالثة: (شمال شرق) وتشمل الولايات التالية:

بجاية، برج بوعريريج، سطيف، جيجل، سكيكدة، ميلة، قسنطينة، عنابة، الطارف، قالمة، سوق أهراس، أم البواقي، باتنة، بسكرة، خنشلة، تبسة.

المنطقة الرابعة: (الجنوب) وتشمل الولايات التالية

الاغواط، غرداية، تمنراست، نعامة، البيض، بشار، أدرار، تندوف، الوادي، ورقلة، وإليزي.

الباب الثالث

الأحكام المالية

الفصل الأول

الموارد

المادة الخامسة والثلاثون: تتشكل الموارد المالية للجمعية من:

-اشتراكات أعضائها تصب مباشرة في حساب الجمعية.

-المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها.

-الهبات النقدية والعينية والوصايا.

- -الإعانات التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية.

المادة السادسة والثلاثون :تودع الموارد في حساب الجمعية الوحيد الذي يفتح بناءا على طلب من رئيس الجمعية وباسم الجمعية.

المادة السابعة والثلاثون: تلتزم الجمعية بعدم تحصيل أموال صادرة عن تنظيمات ومنظمات غير حكومية أجنبية، ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا، على أن يكون هذا التمويل محل موافقة مسبقة من السلطة المختصة.

الفصل الثاني

النفقات

المادة الثامنة والثلاثون: تشمل نفقات الجمعية جميع النفقات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي.

المادة التاسعة والثلاثون :تعين الجمعية محافظ حسابات يتولى اعتماد حسابات الجمعية والتحقق من محاسبتها ومداخيلها ونفقاتها والمصادقة عليها.

المادة الاربعون :تضع الجمعية حسابتها وملفات جرد أملاكها، المترتبة عن المساعدات والإعانات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية تحت تصرف هيئات الرقابة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

الباب الرابع

حل النزاعات وحل الجمعية

المادة الواحدة والاربعون: تقوم الجمعية العامة بالبث النهائي في قضايا الانضباط، التي تتناولها اللجنة التأديبية التي يتم تحديد تشكيلها وعدد أعضائها ومهامها، بالإضافة إلى كيفيات عملها في النظام الداخلي للجمعية.

المادة الثانية والاربعون :تخضع النزاعات بين أعضاء الجمعية، مهما كانت طبيعتها، لتطبيق القانون الأساسي، وعند الاقتضاء، للجهات القضائية الخاضعة للقانون العام .في حالة نزاع قضائي، تعيين محضر قضائي لجرد أملاكها بسعي من الطرف الذي يهمه الأمر.

المادة الثالثة والاربعون: تعلن الجمعية العامة حل الجمعية طوعا على اساس تقرير مكتب الجمعية بناءا على اقتراح ثلثي أعضاء الجمعية العامة، ويتخذ القرار بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها، كما تقرر الجمعية العامة من خلال المداولة نقل أصول الملكية المنقولة وغير المنقولة للجمعية وفقا للتشريع الساري المفعول.

الباب الخامس
أحكام ختامية

المادة الرابعة و الأربعون يتم تعديل القانون الأساسي الحالي بعد مصادقة الجمعية العامة الغير العادية، بناءا على اقتراح مكتب الجمعية أو بناءا علب طلب اغلبية 50 % زائد (+) واحد (01) من أعضاء الجمعية.

المادة الخامسة والأربعون: يجب اخطار السلطة العامة المختصة بأي تغييرات في المجلس الوطني للجمعية في المواعيد المحددة بموجب القانون الساري المفعول.

المادة السادسة والأربعون: بالإضافة إلى أحكام الصريحة المبينة أعلاه، يحدد النظام الداخلي عموما أي مسألة ترى الجمعية العامة ضرورة لتسويتها في هذا السياق.

صيغ هذا القانون الاساسي في ثلاثة (03) نسخ أصلية.

اعتمدته الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة ببرج الكيفان في : 2017/12/03

الرئيس
ماحي خليل

الامين العام
زقنون بشير

الفهرس

الفهرس

الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	IX
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمستشار الجبائي وللتسيير و الخطر الجبائي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول المستشار الجبائي	3
المطلب الأول: مفهوم المستشار الجبائي والتسيير الجبائي	3
الفرع الأول: تعريف المستشار الجبائي	3
الفرع الثاني: مهام وكفاءة وشروط اعتماد المستشار الجبائي	6
المطلب الثاني: التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	10
الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي	10
الفرع الثاني : مميزات التسيير الجبائي و أهدافه	12
الفرع الثالث: أهداف التسيير الجبائي	13
الفرع الرابع: مبادئ و حدود التسيير الجبائي و تسيير الخطر الجبائي	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: قراءة للدراسات السابقة	23
المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة	27
الفرع الأول: أوجه التشابه	27
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	27

خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في المؤسسات الإقتصادية	
تمهيد	31
المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة	32
المطلب الاول :المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة	32
الفرع الأول :المنهج المستخدم في الدراسة	32
الفرع الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة	32
المطلب الثاني :طريقة الدراسة	32
الفرع الاول :مصادر المعلومات	32
الفرع الثاني :مجتمع الدراسة	33
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	36
المطلب الأول: نتائج الدراسة	36
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج	48
الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة وربطها بالفرضيات	48
الفرع الثاني: الاستنتاجات المتوصل إليها	49
خلاصة الفصل	51
الخاتمة	52
المصادر والمراجع	55
الملاحق	59
الفهرس	70